صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

1989

بسم الله الرحمن الرحيم

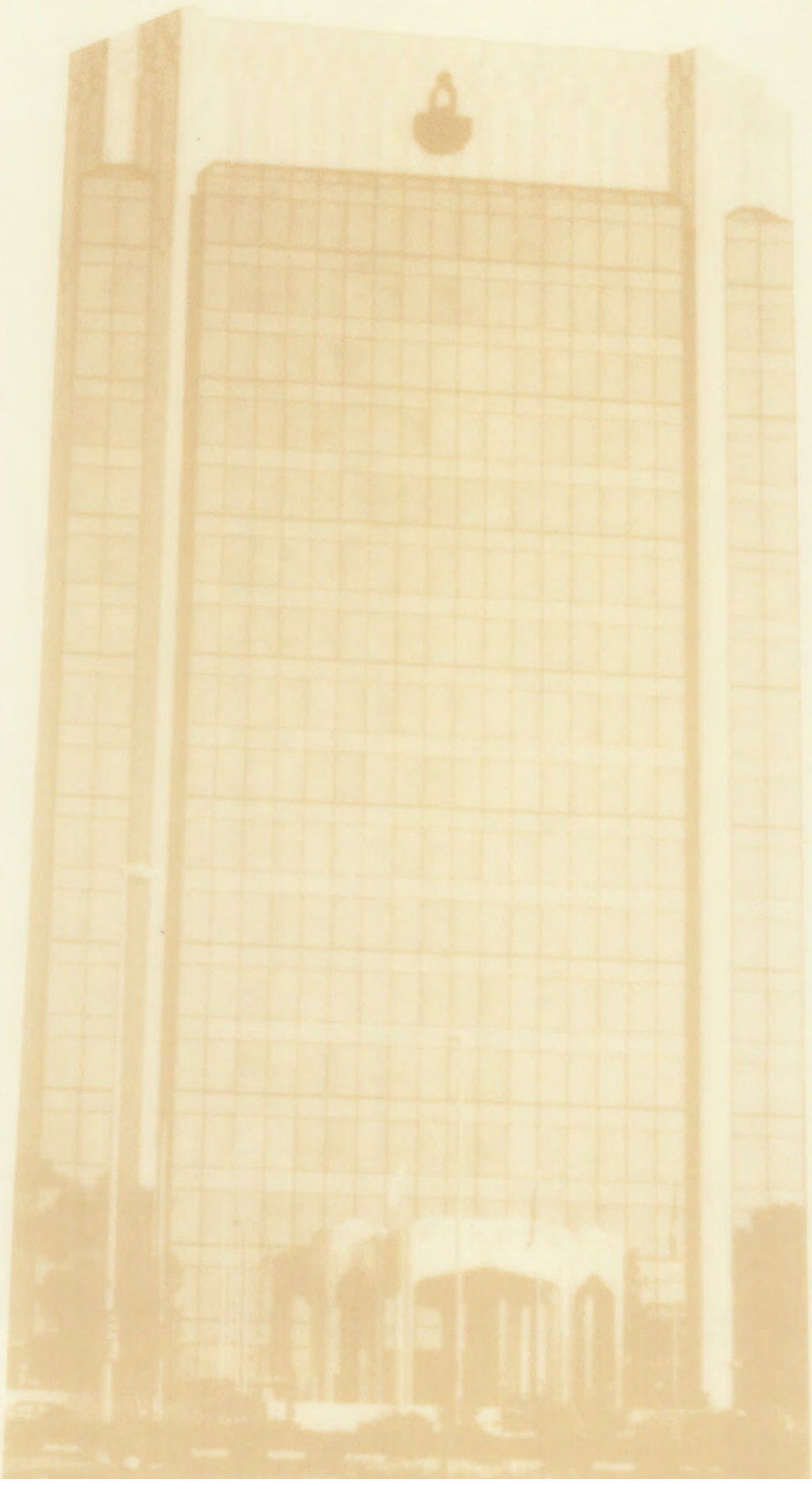

التقريـــــر السنـــــوي
والحسابات الختامية
للسنة المنتهية في
31 ديسمبـــر 1989

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي . ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية ، بموجب اتفاقية حررت في السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني عام 1396 هجرية الموافق للسابع من ابريل عام 1976 ميلادية . ويضم الصندوق حالياً في عضويته كل أعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي . ويهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق ما يأتي :

"أ ـ تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

ب ـ إستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

جـ ـ إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الإقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الدول الأعضاء .

د ـ إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الإستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء ، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك .

هـ ـ تطوير الأسواق المالية العربية .

و ـ دراسة سبل توسيع إستعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة .

ز ـ تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والإقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة ، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية .

حـ ـ تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية ."

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي المحترمين

بناء على المادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق ، يشرفني أن أرفع لمجلسكم الموقر ، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ، التقرير السنوي عن أعمال ومنجزات صندوق النقد العربي ومركزه المالي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 1989 .

مع أسمى اعتباري وتقديري .

أسامة جعفر فقيه

المدير العام

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

محتويـــات التقريـــر

			رقم الصفحة
القسم الأول		نشاط الصندوق	13
		مقدمـــة	13
	أولا	تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات	16
		الموارد والحاجـــات	16
		أنـــواع التسهيـــلات	16
		القروض والسحب والسداد	17
		التزامـــات الإقـراض	19
		المتأخـــرات	19
	ثانيا	برنامج تمويل التجارة العربية	20
	ثالثا	الأسواق المالية العربية	23
	رابعا	المعونـــة الفنيـــة	26
		الدورات التدريبية	27
		الندوات المتخصصة	29
		منـــح التدريـــب	30
		توفير الخبرات الفنية	30
		الدورات والندوات في الدول الأعضاء	30
	خامسا	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	31
	سادسا	النشـــاط الاستثمـــاري	33
القسم الثاني		الوضع المالي للصندوق	35
	أولا	المركز المالي	35
		صافي الأصـــول	35
		قروض للدول الأعضاء	35
		المحفظة الاستثمارية	35
		مساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية	36
		أصـــول أخـــرى	36
		رأس المال والاحتياطيات	36
		رأس المـــال	36
		الاحتياطيـــات	36
	ثانيا	نتائج أعمال السنة	37
		الدخـــل	37
		الإنفـــاق	37
		صافي الدخل	37

رقم الصفحة

الحسابات الختامية		47-42
الملاحق		49
الملحق (أ)	**جداول قروض الصندوق**	51
	جدول (1) القروض التي قدمها الصندوق	53
	جدول (2) أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق	54
	جدول (3) رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة بأنواعها المختلفة في 1988 و1989	55
	جدول (4) نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1989 و1988	56
	جدول (5) إجمالي التزامات القروض القائمة	57
	جدول (6) بيان الاكتتاب المدفوع والقروض المقدمة	58
	جدول (7) أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق	59
الملحق (ب)	**جـــداول عامـــــة**	61
	جدول (1) رأس المال المكتتب به والمدفوع كما في 31 ديسمبر 1989	63
	جدول (2) المعونة الفنية : توزيع المشاركين في الدورات التدريبية المقامة في مقر الصندوق حسب الدول الأعضاء 1981 - 1989	64
	جدول (3) المعونة الفنية : نشاط الصندوق في مجال إقامة الدورات التدريبية في مقره 1981 - 1989	65
	جدول (4) الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق خلال عام 1989	66
	جدول (5) أعضاء مجلس المحافظين	69
	جدول (6) أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين اعتباراً من 1989/1/1 حتى 1989/6/30	73
	جدول (6) تابع أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين اعتباراً من 1989/7/1	74

		رقم الصفحة
الملحق (ج)	**الأشكـــال البيانيـــة**	75
	شكل (1) المجموع التراكمي لقيم القروض المقدمة والمسدد منها 1978 - 1989	77
	شكل (2) قيم القروض المختلفة التي قدمها الصندوق ونسبتها المئوية حتى 1989/12/31	78
	شكل (3) نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل في نهاية سنتي 1988 و1989	79
	شكل (4) نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978 - 1989	80
	شكل (5) رأس المال المدفوع ورأس المال المقرر دفعه 1977 - 1989	81
الملحق (د)	**مطبوعات الصندوق عام 1989**	85

القسم الأول

نشاط الصندوق

مقدمة

1.0.1 لقد أنشىء صندوق النقد العربي لتحقيق أهداف حددتها اتفاقيته ترتبط بتعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي العربي . ولما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول العربية تتأثر بتغير البيئة الدولية المحيطة والعوامل المحلية ، فقد كان لابد للوسائل التي يتبعها الصندوق لبلوغ أهدافه أن تكيّف مع ترتيب الأولويات التي يمليها تغير المعطيات والظروف ، الداخلية منها والخارجية . وهكذا فإن نشاط الصندوق الهادف إلى تحقيق وخدمة مصالح الدول الأعضاء ، يأتي في النهاية كمحصلة لاستخدام الوسائل التي ينتقيها في سعيه للاستجابة لهذه الأولويات ومعطيات كل مرحلة وفق ظروفها . إلا أنه يضع نصب عينيه دائماً الأهداف التي أنشىء من أجلها ، ويعمل على تحقيقها بالقدر الذي تسمح به موارده ووسائله المتاحة .

2.0.1 وإذا أمعنا النظر في أحوال الدول العربية في الوقت الحاضر ، واستشرفنا ما يمكن أن يسهم به الصندوق في المستقبل القريب في تحسين تلك الأحوال وتوجيهها ، بما يتفق والطموحات والآمال التي أوحت بفكرة إنشاء الصندوق منذ البداية ، فإننا نجد أن حاجات الدول العربية التي تتسم بأولوية خاصة تنضوي تحت أربع مجموعات : أولها أنها بحاجة إلى ما يساند جهودها لعلاج الاختلالات الاقتصادية التي تعيق مسيرة التنمية ، وثانيها توثيق العلاقات وزيادة الترابطات الاقتصادية فيما بينها ، وثالثها توفير المزيد من الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها تعبئة مدخراتها على المستويين الوطني والعربي لدعم التنمية في إطار تكاملي ، ورابعها تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات الاقتصادية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتنسيق النقدي والمالي .

3.0.1 وتستمد الحاجات الأربع أولوياتها من الظروف المحيطة بالدول العربية ، محلية كانت أم دولية . إذ أنه على المستوى الوطني ، نجد أن السياسات الموجهة لتحقيق أهداف التنمية والتكامل لم تتبلور نتائجها بعد على هيئة منجزات واضحة المعالم . وعلى المستوى الدولي ، نجد أن العالم قد دخل عصر التكتلات الاقتصادية التي تحاول توسيع نطاق النشاط الاقتصادي الوطني إلى نطاق إقليمي أشمل وأرحب ، لتحقيق مكاسب عديدة ، كما أن الترابطات الاقتصادية المتبادلة بين مراكز النشاط الاقتصادي المهمة في أنحاء العالم قد تزايدت ، بدرجة تفرض التنسيق والتعاون كأسلوب يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية .

4.0.1 فعلاج الاختلالات الاقتصادية لا يتأتى في وقت قصير ، لأن التغيرات الاقتصادية المفاجئة تزيد من تلك الاختلالات بدلاً من تخفيفها ، ولهذا فإنه لابد وأن يكون العلاج اللازم على هيئة برنامج تصحيحي ، يأخذ بيد الاقتصاد الوطني على طريق الإصلاح والتكيف ، ويطبق خلال فترة من الزمن تكفي لتطبيق خطوات الإصلاح اللازمة واحدة بعد الأخرى ، مع تبين موطن القدم في كل خطوة . وهذا يقتضي أن تتوفر للدول التي تعاني من الاختلال الموارد المالية التي تساعدها على مواجهة التغيرات التي قد لا تكون مواتية مع أول خطوات التصحيح ، كما تحتاج إلى الخبرة الفنية لتصميم البرامج التصحيحية ومتابعة تنفيذها بدقة وإخلاص ، وسوف يجد القارىء فيما يلي من تفصيل ، أن الصندوق قد أولى هذه الحاجة إهتماماً خاصاً ، فوجه النسبة الكبرى من موارده المتاحة للإقراض نحو دعم البرامج التصحيحية المالية والاقتصادية التي تبنتها الدول الأعضاء هذا العام .

5.0.1 وفي مجال توثيق العلاقات وزيادة الترابطات الاقتصادية ، وهي الحاجة الثانية للدول العربية ، فإن هناك مجالات متعددة لتحقيق ذلك . إلا أنه بالنسبة لمؤسسة مالية مثل صندوق النقد العربي ، فإن التجارة بين الدول العربية تفرض نفسها كعنصر هام في توثيق العلاقات وزيادة الترابطات الاقتصادية . ولا شك أن تنمية تلك التجارة يمكن أن تتحقق من خلال سبل عديدة ومتنوعة ، ولكن أقرب هذه السبل إلى مجال عمل الصندوق هو المساعدة في تمويلها ، بحيث يسهل على المصدر العربي تسويق منتجاته في الأسواق العربية نتيجة للتمويل الذي يقدمه ، وبحيث يجد المستورد العربي الحافز الذي يدفعه لاستيراد حاجته أيضا من تلك الأسواق ويجد المصدر العربي بدوره في الأسواق العربية حافزاً كافياً لزيادة وتطوير إنتاجه الأمر الذي يسهم دون شك في معالجة جانب من الاختلالات المزمنة في الموازين التجارية وموازين المدفوعات للدول العربية . ولقد بذل الصندوق جهوداً كبيرة في تصميم برنامج تمويل التجارة العربية لتحقيق هذه الغاية ، وقطع شوطاً بعيداً في تهيئة البنية الأساسية للبرنامج ، الذي سوف يبدأ عمله بإذن الله في مطلع عام 1990 .

6.0.1 وتأتي الحاجة الثالثة للدول العربية ، إلى توفير المزيد من الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها تعبئة المدخرات على المستويين الوطني والعربي ، وتوجيهها بصورة أكثر فاعلية نحو الاستثمارات المنتجة . وتفرض الأسواق المالية نفسها في هذا الصدد كوسيلة فعالة للوفاء بهذه الحاجة الملحة . إلا أن الدول العربية تتفاوت في هذا الميدان فالبعض لديه أسواق مالية تحتاج إلى المزيد من التطوير والتنشيط ، والبعض الآخر ليس لديه تلك الأسواق على الإطلاق . ومن هنا فإنه لابد من العمل على تطوير القائم من هذه الأسواق ، وإنشاء المزيد منها ، بأسلوب يجعلها قابلة للتفاعل اقتصادياً مع البيئة المحلية ، لاجتذاب المدخرات الوطنية ، والتواصل مع الأسواق الموجودة في الدول العربية للمساعدة في تدوير المدخرات من دولة إلى أخرى وفقاً للاحتياجات التنموية ، بحيث يجد رأس المال العربي المنافذ الآمنة والمربحة داخل وطنه ، في جو من الثقة وحرية الحركة . وإسهاماً من الصندوق في تحقيق هذه الغاية فقد وضع برنامج عمل متكامل للمساعدة في تطوير وتكامل الأسواق المالية . ويعمل الصندوق حالياً على تنفيذ هذه الخطة بعزم وثقة ، مستمدة من تشجيع الدول الأعضاء ، التي أبدت الكثيرة من التجاوب للاستفادة منه .

7.0.1 وفي مجال توثيق التعاون والتنسيق بين السياسات الاقتصادية ، خاصة في مجال التعاون النقدي ، فإن الصندوق كمؤسسة مالية ونقدية يحتفظ بروابط طبيعية مع الأجهزة المالية والنقدية وعلى رأسها المصارف المركزية . ولهذا فإن من الطبيعي أن يكون الصندوق إطاراً جامعاً بين تلك المصارف ، بهدف إيجاد درجة من التفاعل والتواصل اللازمين لتحقيق التعاون والتنسيق بين السياسات الاقتصادية . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، وإنما يمتد إلى المحافل العربية التي تجمع المسؤولين عن الأجهزة المالية والاقتصادية العربية ، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وإلى المؤسسات العربية الأخرى ، من منظمات متخصصة وصناديق عربية . كما يمتد ذلك أيضاً إلى التعاون مع المؤسسات الدولية المشابهة . وتؤكد علاقة الصندوق الوثيقة بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، واضطلاعه بدور الأمانة العامة لها ، ومشاركته الفعالة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتعاونه المستمر مع المؤسسات المالية العربية والدولية ، سعيه الدؤوب لتحقيق هذه الغاية .

8.0.1 وفي مجال المعونة الفنية ، يقوم الصندوق بمساندة الجهود الوطنية عن طريق تقديم وتوفير الخبرات الفنية والمساهمة في تطوير وتأهيل الكوادر البشرية من خلال فرص التدريب التي يوفرها . وبالنظر للأهمية المتزايدة لهذا الجانب فقد أنشأ الصندوق مؤخراً معهد السياسات الاقتصادية الذي ينظم دورات تدريبية وندوات متخصصة ، موجهة إلى العاملين في الأجهزة والمؤسسات المالية والنقدية العربية ، تهدف إلى إثراء خبراتهم الفنية وتعميقها ، وإلى دراسة القضايا الملحة التي تعترضهم ، والإسهام في تقديم الحلول العلمية والواقعية لها .

9.0.1 وهكذا فإن نشاط الصندوق عام 1989 قد توجه إلى الوفاء بالحاجات والأولويات التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية التي نعيشها عربياً ودولياً . وسيحتفظ دائماً بالمرونة الضرورية التي تمكنه من إعادة توجيه نشاطه والاستجابة الفاعلة لمعطيات كل مرحلة .

أولاً: تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات

الموارد والحاجات

1.1.1 تضع اتفاقية الصندوق «تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء» على رأس الأهداف التي أنشىء من أجل المساهمة في تحقيقها . إذ أن وجود ذلك الاختلال يعني بالضرورة قلة الانسجام بين بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة ، الأمر الذي يمكن أن يعيق جهود التنمية ، ويبطىء من مسيرتها .

ويقدر مجموع العجز في الموازين الجارية للدول العربية الاثنتي عشرة المستفيدة من موارد الصندوق[1] بحوالي سبعة مليارات من الدولارات عام 1988 . وإذا علمنا أن رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل يبلغ في الوقت الحاضر 306.51 مليون دينار عربي حسابي ، أو ما يعادل حوالي 1.21 مليار دولار ، فإن هذا يعني أن الموارد المتاحة لدى الصندوق للمساهمة في تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات لا تزيد عن 17 في المائة من مجموع العجز في الموازين الجارية للدول المقترضة الأعضاء في الصندوق .

ولما كان الصندوق هو إحدى المؤسسات المالية العربية والدولية المعنية بمعالجة الاختلالات الاقتصادية ، ونظراً لأن الموارد لدى الصندوق محدودة بالنسبة لاحتياجات الدول الأعضاء ، مما يدعو إلى الحرص على استخدامها بكفاءة ورشد ، فقد قام الصندوق في العام الماضي بمراجعة سياسة الإقراض ، لزيادة فاعلية القروض في معالجة الاختلالات الاقتصادية . كما قام هذا العام بمراجعة إجراءات الإقراض بهدف اختصارها وتبسيطها ، ولكي تكون على درجة من الوضوح ، بحيث تتمكن الدول الأعضاء المهتمة بالاستفادة من موارد الصندوق من استخدامها بسهولة ويسر .

أنواع التسهيلات

2.1.1 يقدم الصندوق أربعة أنواع من القروض ، تتميز بالتسهيل وتتفاوت في الآجال . أولها ، **القرض التلقائي** الذي يقدم في حدود ثلاثة أرباع حصة الدولة العضو المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل ، وبأجل ثلاث سنوات . وإذا زادت الحاجة إلى التمويل عن ذلك ، يقدم الصندوق **القرض العادي** في ظل برنامج تصحيح مالي يتفق عليه ، ويمتد أجل سداد كل دفعة من القرض إلى خمس سنوات من تاريخ سحبها . أما إذا كان الاقتصاد يعاني من خلل هيكلي نجم عن عجز في ميزان المدفوعات ، فيقدم الصندوق **القرض الممتد** ، في ظل برنامج تصحيح مالي واقتصادي ، يمتد أجل سداد كل دفعة منه إلى سبع سنوات من تاريخ سحبها . وفي حالة هبوط عائدات الصادرات من السلع والخدمات ، أو زيادة الواردات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل ، يقدم الصندوق **القرض التعويضي** ، الذي يمتد أجله إلى ثلاث سنوات .

---

1) الأردن ، وتونس ، والجزائر ، والسودان ، وسورية ، والصومال ، والعراق ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا وشطري اليمن .

جـــدول (1)
القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 1989

(دينار عربي حسابي)

الدولـــة	العدد	نوع القرض	القيمـــة بالمليون د.ع.ح.	المسحوب بالمليون د.ع.ح.
الأردن	(1)	عـــادي	5.32	5.32
الجزائـــر	(1)	عـــادي	41.64	16.66
العـــراق	(1)	تلقائـي	3.30	3.30
سوريـــــة	(1)	توسيع قرض عـــادي	1.08	2.45 *
مصـــر	(1)	تلقائـي	5.25	5.25
المغـــرب	(1)	ممتـــد	17.15	7.15
اليمن الجنوبي	-	-	-	4.68 **
المجموع ***	**(6)**		**73.74**	**44.81**

* يتضمن مبلغ 1.37 مليون دينار عربي حسابي سحب على قرض عادي سابق .

** سحب على قرض عادي قدم عام 1988 .

*** لا يتضمن المجموع قرضين لمصر وموريتانيا بمبلغ 13.49 مليون دينار عربي حسابي تمت الموافقة عليهما في نهاية 1989 وبدأ السحب عليهما في بداية العام التالي .

القروض والسحب والسـداد

3.1.1 قدم الصندوق هذا العام ستة قروض ، منها قرضين تلقائيين للعراق ومصر ، وثلاثة قروض عادية للأردن والجزائر وسورية ، وقرضاً ممتداً واحداً للمغرب . وبلغت قيمتها 73.74 مليون دينار عربي حسابي ، ونسبتها إلى رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل 24 في المائة . وقد وصل السحب من القروض المقدمة هذا العام إلى 38.76 مليون دينار عربي حسابي ، كما سحب أيضاً 6.1 مليون دينار عربي حسابي من قرضين عاديين سابقين ، قدم أحدهما لسورية والآخر لليمن الجنوبي . وبذلك يصل إجمالي السحب خلال هذا العام من القروض التي قدمها الصندوق إلى 44.81 مليون دينار عربي حسابي .

جـــدول (2)
توزيع القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 1989 على أنواعها

(مليون دينار عربي حسابي)

أنـــواع القـــروض	العـــدد	القيمـــة	المسحوب خلال العام
تلقائـــي	2	8.55	8.55
عـــادي	3	48.04	*29.11
ممتـــد	1	17.15	7.15
المجموع	**6**	**73.74**	**44.81**

* يشمل مبلغ 6.00 مليون دينار عربي حسابي يمثل سحباً تم خلال العام على قرضين سابقين .

ولقد قامت ست دول بتسديد 16.48 مليون دينار عربي حسابي هذا العام من أقساط قروض سابقة . وإذا استبعدنا إجمالي السداد من إجمالي السحب من القروض ، نجد أن صافي تدفقات الموارد من الصندوق إلى أعضائه من الدول المقترضة يصل إلى 28.33 مليون دينار عربي حسابي .

جـــدول (3)
تسديدات الدول المقترضة من أقساط القروض خلال عام 1989

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـــة	المبلـــغ
الأ ر د ن	4,183
تونـــس	3,075
سوريـــة	1,935
المغـــرب	4,025
اليمـــن (ش)	2,343
اليمـــن (ج)	0,923
المجمـــوع	**16,484**

التزامات الإقراض

4.1.1 يعتبر حجم القروض الملتزم بها من قبل الصندوق ، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها ، مؤشراً مهماً إذا ما قورن برأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، الذي تنسب إليه حدود الإقراض وفقاً لسياسة الإقراض المقررة . ولقد وصل حجم القروض الملتزم بها هذا العام إلى حوالي 284 مليون دينار عربي حسابي* ، مقابل حوالي 226 مليون دينار عربي حسابي عام 1988 ، أو بزيادة قدرها 25.3 في المائة . كما وصلت نسبتها إلى رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل إلى 92.6 في المائة ، مقابل 79.6 في المائة عام 1988 .

وتشير الزيادة الكبيرة في حجم التزامات القروض هذا العام ، وارتفاع نسبتها إلى رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، إلى زيادة كثافة استخدام موارد الصندوق . إذ أن هذه الموارد تواجه طلباً متزايداً نظراً لمحدوديتها بالنسبة لمجموع العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وتزايد عدد الدول الراغبة في الاستفادة من هذه الموارد . ويتضح مدى الضغط الواقع على موارد الصندوق بصورة أكبر إذا نسبنا التزامات القروض إلى الموارد المتاحة للإقراض ، التي تساوي رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والاحتياطيات مطروحاً منهما التخصيصات المختلفة التي حددتها قرارات مجلس المحافظين . إذ وصلت هذه النسبة خلال العام إلى 98.1 في المائة . وهذا يعني أن التزامات الإقراض استوعبت مجموع الموارد المتاحة تقريباً خلال عام 1989 .

ولقد استهدف الصندوق من وراء تعديل سياسة إقراضه في العام الماضي زيادة كفاءة استخدام الموارد ، عن طريق توجيهها بدرجة أكبر إلى القروض التي تساند برامج تصحيحية . ولقد أثمرت السياسة الجديدة بالفعل ، إذ وصلت القروض المصاحبة لبرامج تصحيحية إلى 88.4 في المائة من مجمل القروض المقدمة هذا العام ، مقابل 11 في المائة عام 1988 .

وفي إطار الجهود المستمرة لتطوير سياسة الإقراض وزيادة فاعليتها ، قام الجهاز الفني للصندوق بإعداد دراسة حول التدفقات المالية للصندوق ، وإمكانات وحجم الاقراض السنوي مستقبلاً ، للمساعدة على استشراف المستقبل القريب والاستعداد للتغيرات المتوقعة على ساحته .

المتأخـــرات

5.1.1 تعتبر مشكلة المتأخرات من أهم التحديات التي تواجه النشاط الإقراضي للصندوق . إذ أن عدم سداد بعض الدول الأعضاء لمستحقات الصندوق عليها يحرمها في المقام الأول من إستمرار الانتفاع بتلك الموارد . كما يعرقل الجهود التي يبذلها الصندوق لتدوير موارده المحدودة ، بصورة مستمرة بين الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساندة في معالجة ما تواجهه من اختلالات اقتصادية . ولا شك أن تدوير الموارد هو من أصدق معالم التعاون الاقتصادي العربي .

* لا يتضمن المجموع قرضين لمصر وموريتانيا بمبلغ 13.49 مليون دينار عربي حسابي تمت الموافقة عليهما في نهاية 1989 وبدأ السحب عليهما في بداية العام التالي .

ويبين جدول رقم (4) أن مجموع المتأخرات المستحقة للصندوق وصلت في نهاية هذا العام إلى حوالي 72.5 مليون دينار عربي حسابي ، أو ما يعادل 23.7 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، و25.1 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض .

جـــدول رقـم (4)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد
والفوائد التأخيرية على الدول المقترضة كما في 1989/12/31

	أقساط القروض		الفوائـــد		الفوائد التأخيرية		مجموع المتأخرات	
	القيمة ألف د.ع.ح.	النسبة ٪	القيمة ألف د.ع.ح.	النسبة ٪	القيمة ألف د.ع.ح.	النسبة ٪	القيمة ألف د.ع.ح.	النسبة ٪
السودان	27,646	58.3	5,310	56.7	11,382	72,4	44,338	61.2
الصومال	14,877	31.4	3,491	37.2	4,343	27.6	22,710	31.3
موريتانيا[1]	4,870	10.3	0,568	6.1	0,005	[2]...	5,443	7.5
المجموع	**47,393**	**100.0**	**9,369**	**100.0**	**15,730**	**100.0**	**72,491**	**100.0**

1) لم يتم سداد المبلغ حتى 1989/12/31 لأسباب فنية فقط لعدم توفر العملات المطلوبة للسداد آنذاك ، وقد تم التسديد بتاريخ 1990/1/2 .

2) أقل من 0.1 في المائة .

ثانيا: برنامج تمويل التجـارة العربيـة

1.2.1 لا شك أن الاهتمام المتزايد بتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية باعتبارها أهم مداخل التعاون الاقتصادي العربي ، يعد واحداً من أبرز التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة على صعيد العمل العربي المشترك . فعلى الرغم من أن التجارة العربية البينية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة ، في حدود 7 بالمائة تقريباً من إجمالي التجارة العربية الخارجية في الوقت الراهن ، إلا أن الإمكانات والوسائل اللازمة للارتقاء بها قد زادت بصورة ملموسة في الآونة الأخيرة ، بفضل مجموعة من العوامل أهمها ، بروز طاقات إنتاجية وتصديرية كبيرة لمجموعات متنوعة من المنتجات في عدد من الدول العربية ، كثمرة لسياسات توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والاهتمام الموجه لقطاعات التصدير ، وسياسات تنشيط القطاع الخاص والإرتقاء بدوره في الكثير من الدول العربية ، ضمن سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي التي اتبعتها وأخيراً تزايد النزعات الحمائية والحواجز المقامة في وجه الصادرات من الدول النامية في الدول الصناعية ، كل ذلك أعاد إلى الأذهان أهمية الالتفات إلى الأسواق العربية كمنفذ طبيعي لتسويق المنتجات العربية .

وقد أدرك المهتمون بتنمية المبادلات التجارية العربية والعمل العربي المشترك ، أنه لكي تتحول الإمكانات التي أصبحت متاحة لزيادة التبادل التجاري العربي إلى واقع ملموس ، فلابد - بالإضافة إلى تحرير المبادلات التجارية من العوائق الجمركية وغير الجمركية - من العمل على توفير وتطوير خدمات التمويل والضمان والنقل والإعلام التجاري ، وتحسين قنوات التسويق في الدول العربية . ومن هذا المنطلق ، وبحكم أن هدف تعزيز وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية هو في مقدمة أولويات صندوق النقد العربي ، فقد كثّف الصندوق جهوده لإيجاد الوسيلة المناسبة للإسهام في تمويل التجارة العربية ، حيث عكف على إعداد النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية بالاستعانة بالتجارب الإقليمية المماثلة في تمويل المبادلات التجارية . وتم إخضاع النظام الأساسي للنقاش من قِبل لجنة فنية ضمت ممثلين عن جميع الدول العربية والمؤسسات المالية والمصرفية المهتمة بالتجارة العربية ، ومن قِبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في جلسة استثنائية عقدت لذلك الغرض .

2.2.1 وقد تم في عام 1989 تتويج الجهود المكثفة التي بذلها الصندوق لوضع وإعداد الوسيلة المناسبة لتمويل التجارة العربية البينية ، بإقرار مجلس محافظي الصندوق في اجتماعه السنوي الثالث عشر الذي عقد في عمّان في مارس 1989 النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية ، والاكتتاب بمبلغ 250 مليون دولار وهو ما يعادل نصف رأسمال البرنامج المصرح به وذلك بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989 . ويعتبر إقرار المجلس للنظام الأساسي بمثابة إشارة البدء للبرنامج للتحضير للمرحلة التالية المتعلقة بإنجاز المهام التي تمهد السبيل أمامه للشروع في عمليات تمويل التجارة العربية ، حيث تنص المادة الرابعة والأربعون من النظام الأساسي على أن يبدأ نفاذ البرنامج وممارسة عملياته عند إقرار نظامه الأساسي من قِبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي .

3.2.1 وإلى جانب إقرار النظام الأساسي من قِبل مجلس المحافظين في عام 1989 ، وفي سبيل تمكين البرنامج من العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة المقر ، كشخصية اعتبارية مستقلة كما جاء في نظامه الأساسي ، فقد تم إعداد وتوقيع بروتوكول المزايا والحصانات لبرنامج تمويل التجارة العربية في 1989/9/19 بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبرنامج . وبموجب هذا البروتوكول وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على قيام البرنامج بالعمل بها كشخصية اعتبارية مستقلة ، ومنحته الحرية الكاملة في حيازة الأموال من مختلف العملات ، والحق في تحويل ونقل أمواله وودائعه من دولة إلى أخرى ومن عملة إلى أخرى دون أية قيود . كما وافقت على إعفاء البرنامج وأمواله ودخله وممتلكاته الأخرى من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الجمركية والموانع والقيود الأخرى . ويمثل توقيع هذا البروتوكول دفعة قوية وسنداً هاماً للبرنامج وأحد أهم الإنجازات العملية التي اتخذت في عام 1989 لوضع البرنامج موضع التنفيذ .

4.2.1 ويتم التعامل مع البرنامج من خلال الوكالات الوطنية التي تعينها الدول العربية لذلك الغرض ، حيث يتيح البرنامج خطوط ائتمان لهذه الوكالات ، تقوم من خلالها بإعادة تمويل الائتمان الذي

تكون قد قدمته للمصدرين والمستوردين المتعاملين في التجارة العربية المؤهلة للتمويل من قِبل البرنامج ، إما مباشرة ، أو بطريق غير مباشر عبر المؤسسات المصرفية الأخرى . ومن هذا المنطلق فقد قام المدير العام لصندوق النقد العربي رئيس لجنة إدارة البرنامج بالكتابة لأصحاب المعالي المحافظين لتسمية الوكالات الوطنية لدولهم لدى البرنامج . وقد تسلم البرنامج من عدد من الدول العربية أسماء الوكالات الوطنية التي ستمثلها لديه .

5.2.1 وفيما يتعلق بالمساهمة في رأسمال البرنامج البالغ 500 مليون دولار ، فتجدر الإشارة إلى أنه قد روعي عند إعداد النظام الأساسي توسيع قاعدة المساهمة بهدف إتاحة الفرصة لاشتراك كافة الجهات المهتمة بتنمية التجارة العربية ، من أجل توفير القدر اللازم من الموارد من ناحية ، وتحقيق أكبر درجة ممكنة من التعاون وتنسيق الجهود بين هذه الجهات من ناحية أخرى . وفي هذا الصدد تشير المادة الرابعة من النظام الأساسي للبرنامج بأن الجهات المتاح لها المساهمة في البرنامج هي صندوق النقد العربي ومؤسسات التمويل العربية المشتركة ، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية الحكومية وغير الحكومية في الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والعربية الأجنبية المشتركة .

وبناءً عليه فقد وجه رئيس لجنة إدارة البرنامج الدعوة للاكتتاب في رأسمال البرنامج إلى سبع مؤسسات عربية مشتركة ذات صلة بتنمية التجارة العربية ، وإلى ثمانين مصرفاً تجارياً من مختلف الدول العربية ، بالإضافة إلى سبعة من المصارف العربية الأجنبية المشتركة ذات الصلة .

6.2.1 وإدراكاً من الصندوق أن نجاح البرنامج في تحقيق الآمال المعقودة عليه في تنمية المبادلات التجارية العربية ، سيتوقف إلى حد بعيد على مقدرته في الحصول على الدعم الفعلي والمساندة من كافة الجهات المتاح لها المساهمة في البرنامج ، فقد كثّف الصندوق جهوده واتصالاته للتعريف بالبرنامج وشرح أهدافه واستقطاب الدعم له . وقد تجلى الاهتمام الكبير الذي يوليه الصندوق لهذا الجانب في زيارات المدير العام رئيس لجنة إدارة البرنامج للدول العربية ، والالتقاء بالمسؤولين فيها ، وبالجهات المهتمة بتنمية التجارة العربية في ندوات يقوم خلالها بشرح أهداف البرنامج والإجابة على الاستفسارات الموجهة بشأنه . وبالإضافة إلى ذلك فقد حرص الصندوق على التعريف بالبرنامج من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام لمخاطبة أكبر عدد ممكن من المهتمين بالتجارة العربية ، وقام بإعداد كتيب تعريفي عن البرنامج ، كما شارك في المحاضرات والاجتماعات واللقاءات الإقليمية المعنية بالتجارة العربية .

ونتيجة لهذه الجهود فقد تزايد الاهتمام بالبرنامج والتفهم لأهدافه ، الأمر الذي انعكس في تجاوب المسؤولين في الدول العربية وفي القطاع المصرفي للمساهمة في رأسمال البرنامج ، حيث بلغت جملة المساهمات في 1989/12/31 ما مقداره 397.53 مليون دولار تعادل 79.5 بالمائة من رأسمال البرنامج المصرح به . ومن المتوقع أن تتوالى في الفترة القادمة المساهمات في الجزء المتبقي من رأس المال .

وفيما يلي تفاصيل المساهمات حتى 1989/12/31 :

	مليون دولار
صندوق النقد العربي	250.00
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	100.00
المؤسسة العربية المصرفية	25.00
مصرف ليبيا المركزي	10.00
بنك الخليج الدولي	5.00
الشركة العربية للاستثمار	2.00
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1.25
المصرف التجاري السوري	1.25
بنك الرياض	1.00
بنك الإنماء الصناعي الأردني «ممثلاً لمجموعة من ٥ مصارف»	0.28
بنك القاهرة السعودي	0.25
بنك تونس العالمي	0.25
البنك العربي المحدود	0.25
اتحاد البنوك العربية الفرنسية (يوباف)	0.25
البنك الأهلي التجاري (جدة)	0.25
البنك الأهلي الكويتي	0.25
البنك المغربي للتجارة الخارجية	0.25
المجموع	**397.53**

7.2.1 واستعداداً لبدء نشاطه في الربع الثاني من عام 1990 ، تتواصل مساعي البرنامج في اتخاذ الخطوات اللازمة والمتمثلة في استكمال تسميات الوكالات الوطنية من قِبل الدول العربية ، واستكمال الاكتتاب في الجزء المتبقي من رأس المال المصرح به ، وانعقاد الجمعية العمومية للبرنامج وانتخاب أعضاء لجنة إدارته لإقرار نظم البرنامج ولوائحه المختلفة .

ثالثا: الأسواق المالية العربية

1.3.1 شهدت الثمانينات اتجاهاً متزايداً للاعتماد على مدخرات القطاع الخاص كبديل أو وسيلة مساندة وموازية للانفاق الحكومي في عملية تمويل النشاط الاقتصادي . ومن هذا المنطلق اكتسبت الأسواق المالية التي تشكل الأداة الرئيسية لحشد مدخرات القطاع الخاص أهمية متزايدة في مسار النشاط الاقتصادي . كما شهدت الثمانينات رفع القيود على حركة رأس المال في معظم الدول الصناعية ولاسيما الأوروبية منها تنفيذاً لقرارات السوق الأوروبية الموحدة عام

1992 . وقد نتج عن ذلك تدويل الأسواق المالية بحيث أخذت معالم الحدود الفاصلة بين الأسواق المالية الوطنية والأجنبية تتلاشى تدريجياً ، كما نشأت أسواق مالية عالمية لا تنتمي إلى بلد بذاته .

2.3.1 من جهة أخرى ، أبرزت أزمة المديونية الخارجية التي يواجهها العديد من الدول النامية ، والآثار السلبية التي خلفتها الصدمات الاقتصادية المتتالية على الوضع المالي لمعظم المشاريع والمؤسسات الإنتاجية ، أن النظم المالية السائدة في معظم تلك الدول تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة ، لمواجهة الهبوط الملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتمكينها من القيام بالدور المنوط بها من تعبئة للمدخرات ، وتخصيصها للأنشطة الاقتصادية المجدية ، بهدف المساهمة في دعم التنمية مع الاعتماد في تمويل الاستثمار على الموارد الداخلية في المقام الأول .

3.3.1 ولم تكن أسواق المال في العالم العربي بمنأى عن هذه الاتجاهات ، حيث عانت بعض الدول من قلة الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع التنموية ، بينما اضطر البعض الآخر إلى توجيه جانب كبير من الفوائض إلى الاستثمار في أسواق المال الأجنبية والعالمية ، بعد أن قصرت الأسواق المحلية والعربية عن استيعابها أو توفير الحوافز والضمانات الضرورية لاجتلابها . ومن هنا كانت ظاهرة تنبه العالم العربي إلى أهمية تطوير أسواقه المالية وانفتاح بعضها على البعض الآخر ، بما يفسح السبيل في المستقبل إلى نشأة سوق إقليمية موحدة يجري فيها التعامل بالأدوات المالية العربية ، وتطويرها لتصبح قادرة على التعامل جنباً إلى جنب مع مختلف المراكز المالية في المشرق والمغرب . وإنشاء السوق المالي العربي لا يتم بمجرد توفير الرغبة بذلك ، أو بمجرد إصدار قرار ، ما لم تتوفر مجموعة من الشروط المهيئة لذلك ، منها وجود الشركات المساهمة ذات الربحية الإنتاجية ، والحجم الكافي من المدخرات المعروضة للاستثمار من خلال أجهزة السوق ، ووجود المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة في تعبئة المدخرات ، وتوفير الفرص الاستثمارية وبلورتها على شكل مشروعات محددة ذات جدوى اقتصادية وربحية مجزية ، والترويج لها ، والتوسط بين المدخرين والمستثمرين لتحقيق التقاء العرض بالطلب ، وابتكار الأدوات الاستثمارية المتنوعة لتأمين فاعلية السوق وضمان استمراره وتوسعه .

4.3.1 وللمساعدة على توفير هذه الشروط ، ومواكبة التطورات الهامة التي تشهدها الساحة العربية ، تابع الصندوق تنفيذ برامجه في مجال الإسهام في تطوير أسواق المال العربية والربط بينها ، فبعد إعداد تقريرين عن أسواق المال في كل من تونس والجزائر في عام 1988 ، قام فريق من الخبراء والمختصين بالصندوق بزيارة كل من الأردن والكويت وعُمان والبحرين والإمارات وقطر هذا العام ، وذلك من ضمن عشر دول عربية طلبت الاستفادة من برنامج الصندوق في هذا الشأن ، وقد أعدت التقارير والدراسات عن سوق المال في كل دولة ، وتم إرسال الصيغة الأولية من تلك التقارير إلى جهات الاختصاص لاستطلاع وجهات نظرها ، توطئة لوضع التقارير في صيغتها النهائية وإرسالها إلى السلطات المختصة في كل بلد وسيقوم فريق العمل المختص بزيارة باقي الدول العربية التي يشملها البرنامج وذلك خلال عام 1990 .

ومن المعلوم أن تقارير الصندوق تهدف إلى الوقوف على المعوقات التي تحول دون تطوير الأسواق المالية العربية وانفتاحها على بعضها ، واقتراح الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتذليل تلك المعوقات في الأمد القريب والمتوسط ، ودعم الربط وزيادة الانفتاح . ويدخل في هذا النطاق النظر في الهياكل المؤسسية للأسواق المالية ، والقوانين التجارية والمالية ، وتشريعات الإصدار للأدوات المالية ، والإجراءات النقدية والمصرفية ، والمحاسبية ، والتدقيق ، والضرائب ، وقواعد الإفصاح عن المعلومات وغيرها .

5.3.1 ولتسهيل الاتصال بين الأسواق المالية العربية ، والمساهمة في التوعية العامة بالاستثمار على الصعيد العربي ، يقوم الصندوق بتنفيذ مشروع طموح لإنشاء قاعدة بيانات تشمل الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء ، وأنشطة شركاتها المساهمة وعمليات المتاجرة بالأوراق المالية لتلك الشركات ، لتحليلها وتوزيعها على كافة الجهات المعنية .

فقد أتمّ الصندوق الاتفاق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتزويده بالخبرة الفنية اللازمة لإنشاء هذا النظام ، وسوف ينظّم الصندوق دورة لمراسليه في الأسواق المالية العربية وذلك للتدريب على الأنظمة الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالأسواق ونمذجتها وإرسالها للصندوق في مواعيد محددة . ويتوقع أن يبدأ العمل بنظام قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية في النصف الثاني من عام 1990 . ولا شك أن القاعدة سوف تكون بداية جديدة للتوعية بفرص الاستثمار في مختلف البلاد العربية وذلك على الصعيدين العربي والعالمي ، وسيسهم الصندوق في متابعة تحديثها كي تصبح مرجعاً متكاملاً للأبحاث المتخصصة ، وأداة فعّالة لتوجيه برنامج الصندوق للمعونة الفنية ، التي يعتزم تقديمها لدوله الأعضاء .

6.3.1 ويقتضي القيام بهذه المهام من الصندوق أن يركز خلال الأعوام القادمة على تنسيق الجهود بين الجهات العربية المختلفة ، والتعاون على رصد وتجميع الخبرات الضرورية لتطوير الأسواق المالية العربية بما يتلاءم مع القدرات الاستيعابية لكل منها ، ويضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية المتوخاة من إنشائها . ومن ضمن جهوده في هذا المجال حصل الصندوق على العضوية المنتسبة في «المنظمة الدولية لهيئات أسواق الأوراق المالية» ، ومقرها كندا ، إعتباراً من سبتمبر 1989 . وتقوم هذه المنظمة بنشاط علمي وبحثي في نواحي تطوير الرقابة على أسواق المال والتنسيق بينها مما يهم الصندوق أن يشارك فيه ويستفيد منه . ويساهم الصندوق فى أعمال مجموعة العمل المنبثقة عن المنظمة والمختصة بتطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية . ونظراً لأهمية الأبحاث التي نوقشت خلال الدورة الأخيرة للمنظمة فقد أرسلت نسخ مجمعة منها إلى الجهات المعنية بالدول الأعضاء .

7.3.1 ومن ناحية أخرى ، اتجه الصندوق نحو إرساء أسس التعاون والتنسيق مع الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية ، وهو هيئة عربية شقيقة تسعى لتحقيق أهداف في مجال تطوير البورصات العربية والربط بينها تتوافق مع الاستراتيجية التي وضعها الصندوق لعمله في هذا الشأن ، مما يوجد أساساً وثيقاً للتعاون المثمر بينهما لتحقيق الأهداف المشتركة . وكمقدمة

وتجسيد لهذا التعاون ، اتفق على أن يشارك الصندوق مع الاتحاد في تنظيم ندوة موضوعها «تنشيط التداول بالبورصات العربية» تعقد في تونس في شهر أكتوبر 1990 .

رابعا: المعونة الفنية

1.4.1 انطلاقا من أهمية التدريب المستمر والمتجدد في المحافظة على كفاءة الأجهزة الفنية ورفع مستواها وتحديث أساليب عملها وتلبية للحاجة الماسة التي لمسها الصندوق لدى معظم دوله الأعضاء لأشكال التدريب المختلفة ، يقدّم صندوق النقد العربي معونة فنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء بموجب الفقرة (ي) من المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه . وتعتبر المعونة الفنية إحدى الوسائل المتاحة للصندوق للمساهمة في إرساء خطوات التكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية في الدول الأعضاء . وتستهدف سياسة الصندوق في هذا المجال تلبية احتياجات الدول الأعضاء في شؤون التدريب ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة النقدية والمالية ، وتطوير أساليب إعداد البيانات النقدية والمالية وإجراء التحليلات والمناقشات بهدف المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية ، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية في موضوعات متخصصة . كما تستهدف تلك السياسة إقامة تعاون أوثق بين الصندوق والأجهزة النقدية والمصرفية والمالية في الدول الأعضاء ، واستمرار الاتصال وتبادل الخبرات فيما بينها . وقد شملت أعمال الصندوق في مجال المعونة الفنية خلال عام 1989 عقد الدورات التدريبية والندوات المتخصصة ، بالإضافة إلى ترتيب منح التدريب لدى المعاهد والمؤسسات المتخصصة في الخارج ، وتوفير الخبراء والمساهمة في تمويل الدورات والندوات التي يجري تنظيمها في الدول الأعضاء في ميدان اختصاص الصندوق .

2.4.1 وتجسيداً لاهتمام الصندوق بإعداد الكوادر الفنية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والمالية والنقدية ، فقد أنشأ صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية في أواخر عام 1988 لتنظيم وتطوير مساهمته في تحسين القدرات وتعزيز المهارات الفنية الوطنية في مجالات رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى المشاركة في تطوير الفكر العربي في أساليب إدارة الموارد والاقتصاد الكلي ودعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي . وقد باشر المعهد نشاطه في أواخر عام 1988 حيث أقام الصندوق ، في إطار نشاط المعهد ، وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وصندوق النقد الدولي ندوة «التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية» ، عقدت في أبوظبي خلال الفترة 5-7 ديسمبر 1988 . وحضر الندوة عدد كبير من المفكرين العرب والأجانب ، وتم نشر أعمال الندوة ، من بحوث وتعقيبات ، في كتاب صدر في الربع الثاني من عام 1989 .

3.4.1 وقد اشتمل برنامج التدريب في المعهد عام 1989 على ثلاث دورات تدريبية غطت مواضيع المالية العامة ، وإحصاءات المالية العامة ، والإحصاءات المصرفية والنقدية ، واستغرقت كل دورة ما بين أربعة وخمسة أسابيع .

4.4.1 وحرصاً من الصندوق على دعم نشاط المعهد وتطويره فقد كون «الهيئة الاستشارية لمعهد السياسات الاقتصادية» المنوط بها مراجعة أوجه نشاطه ، وتقديم التوصيات حول برامج عمله السنوية واتجاهاتها المستقبلية . وقد عقدت الهيئة اجتماعها الأول في يونيو 1989 ونظرت في العناصر الرئيسية لبرنامج المعهد الأساسي ، وهي الدورات التدريبية والندوات والبحوث التطبيقية . ورأت الهيئة أن مزيج هذه النشاطات الثلاثة ملائم في الوقت الراهن ، وأنه من المناسب تخصيص الدورات التدريبية الطويلة للكوادر الوسطى ، وتخصيص الدورات القصيرة للقائمين على وضع السياسات الاقتصادية بدلاً من العاملين على تنفيذها أو متابعتها . كما اطلعت الهيئة على برنامج عمل المعهد لعامي 1989 و1990 وأيدت توجهاته .

5.4.1 وإدراكاً للحاجة إلى جهد منظّم لتعريب المصطلحات الاقتصادية والمالية وتنسيق وتوحيد المرادفات العربية للمرادفات الإنجليزية والفرنسية المتداولة ، ولمواكبة التطور السريع الذي تمر به العلوم الاقتصادية والمالية ، قام الصندوق في إطار معهد السياسات الاقتصادية بتكوين لجنة علمية دائمة لتعريب المصطلحات الاقتصادية والمالية تضم في عضويتها شخصيات مرموقة من الدول الأعضاء والهيئات العالمية .

وتطمح اللجنة إلى إصدار منشور ليكون مرجعاً لغوياً اقتصادياً عربياً يمكن تحديثه دورياً بما يؤمن تضمينه المرادفات العربية لما يستجد من مفاهيم ومصطلحات وتعابير اقتصادية ومالية مستحدثة . ولتحقيق هذا الهدف تزمع اللجنة توجيه إنتاجها الفكري إلى الهيئات الحكومية ذات الصلة والجامعات ومعاهد البحوث والمصارف والدوائر اللغوية ومعاهد التدريب التابعة للمنظمات الدولية والإقليمية .

وقد باشرت اللجنة مهامها في نهاية شهر يونيو 1989 حيث عقدت اجتماعها الأول وناقشت أسلوب عملها وعلاقتها مع الجهات العاملة في مجال المصطلحات . ويقوم معهد السياسات الاقتصادية بمسؤولية الأمانة الفنية للجنة ، حيث يقوم بكل الأعمال الإدارية والفنية التي تسهل مهمتها ، وعلى وجه الخصوص تلقي المصطلحات من مصادرها المختلفة وترتيبها ترتيباً أبجدياً ، وتنظيم ملفات لوثائق اللجنة وتصنيفها وتبويبها والإعداد لاجتماعات اللجنة ، وكذلك نشر ناتج أعمال اللجنة على صورة كراسات مسلسلة ومتصلة .

الدورات التدريبية

6.4.1 نظم معهد السياسات الاقتصادية ثلاث دورات تدريبية خلال عام 1989 عقدت في مقره في أبوظبي ، هي دورة المالية العامة ، ودورة إحصاءات مالية الحكومة ، ودورة الإحصاءات النقدية والمصرفية .

7.4.1 انعقدت دورة المالية العامة ، التي أقيمت للمرة الثانية ، خلال الفترة من 18 فبراير إلى 23 مارس 1989 . وهدفت إلى تعزيز وتوسيع معرفة المشاركين وتدريبهم في مجالات المالية العامة بشكل عام ، والتركيز على القضايا ذات الصبغة العملية التي تواجه الدول العربية بشكل خاص . وقد غطت موضوعات الدورة مفاهيم المالية العامة وعلاقاتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية ومراجعة موجزة لأنماط وتبويب وعرض الإحصاءات المالية الحكومية . كما شملت تحليل الإيرادات والنفقات وإعداد الميزانية الحكومية وإدارة المالية العامة وإدارة الدين الخارجي ، بالإضافة إلى تحليل دور المالية العامة في مجالات التنمية الاقتصادية والتصحيح . وقد تمت تغطية الموضوعات من خلال المحاضرات والمناقشات والتمارين التطبيقية ودراسة حالات عملية لبعض الدول العربية . وبلغ عدد المشاركين في هذه الدورة ثلاثون متدرباً ينتمون إلى تسع عشرة دولة عضو . وقد قام بتقديم المادة العلمية محاضرون من الجهاز الفني بالصندوق ومن الصندوق والبنك الدوليين .

8.4.1 وانعقدت دورة إحصاءات مالية الحكومة ، التي أقيمت للمرة الأولى ، خلال الفترة من 14 مايو إلى 8 يونيو 1989 . وهدفت هذه الدورة إلى التعريف بأساليب إعداد وعرض إحصاءات المالية العامة بما يتسق وأغراض التحليل الاقتصادي ووضع السياسات المالية ، وذلك حسب المفاهيم المدرجة في «دليل إحصاءات مالية الحكومة» لصندوق النقد الدولي . وكانت الدورة موجهة أساساً إلى المسؤولين عن إعداد التقارير والإحصاءات المالية لدى السلطات المالية والنقدية في الدول الأعضاء . وقد تمت تغطية موضوعات الدورة ، التي تركزت على المفاهيم الواردة في الدليل ، على محاضرات ومناقشات وتمارين تطبيقية ودراسة حالات معينة . وبلغ عدد المشاركين في هذه الدورة تسعة وعشرين متدرباً ينتمون إلى ثماني عشرة دولة عضو . وشارك بجانب المحاضرين من الجهاز الفني بالصندوق محاضران من صندوق النقد الدولي .

9.4.1 أما الدورة الثالثة حول الإحصاءات النقدية والمصرفية ، التي أقيمت للمرة الثانية أيضاً ، فقد عقدت خلال الفترة من 22 أكتوبر إلى 15 نوفمبر 1989 . وقد هدفت هذه الدورة إلى التعريف بأساليب تجهيز وتبويب وعرض الإحصاءات النقدية والمصرفية ، وذلك حسب المفاهيم المدرجة في «دليل الإحصاءات النقدية والمصرفية» لصندوق النقد الدولي . وغطت موضوعات هذه الدورة الإطار التحليلي للإحصاءات النقدية والمصرفية مع التركيز على هيكل وعمل مختلف المؤسسات المالية وميزانياتها . كما شملت الدورة العلاقة بين الإحصاءات النقدية والإحصاءات الأخرى في نطاق الإقتصاد الكلي . وكانت الدورة موجهة أساساً إلى الفنيين العاملين في مجال إعداد وتحليل الإحصاءات النقدية بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول الأعضاء . وتضمنت أعمال الدورة محاضرات وتمارين تطبيقية ودراسة حالات خاصة ، وشارك في هذه الدورة إثنان وثلاثون متدرباً ينتمون إلى تسع عشرة دولة عضو . وساهم في تدريس هذه الدورة محاضرون من الجهاز الفني بالصندوق ومحاضران من صندوق النقد الدولي .

جـــدول (5)
الدورات التدريبية التي أقامها
صندوق النقد العربي 1981-1989

موضـــوع الـــدورة	عدد المستفيدين من كل دورة							المجموع
	1981	1983	1985	1986	1987	1988	1989	
1) إعداد ميزان المدفوعات	20	24	16	-	-	28	-	88
2) إدارة الإحتياطيات وتحليل مخاطر الائتمان	19	-	20	-	-	-	-	39
3) التحليل المالي	-	18	-	-	-	-	-	18
4) الرقابة على المصارف	-	-	21	-	-	-	-	21
5) الماليَّة العامة	-	-	-	19	-	-	30	49
6) الإحصاءات النقدية والمصرفيـــة	-	-	-	-	23	-	32	55
7) أساليب التحليل الاقتصـــادي	-	-	-	-	27	-	-	27
8) إدارة الاقتصاد الكلي	-	-	-	-	-	32	-	32
9) إحصاءات المالية العامة	-	-	-	-	-	-	29	29
المجمـــوع	**39**	**42**	**57**	**19**	**50**	**60**	**91**	**358**

الندوات المتخصصة

10.4.1 واصل الصندوق خلال عام 1989 اتباع التقليد الذي كان قد بدأه في مجال عقد الندوات المتخصصة ، الموجهة إلى كبار العاملين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية والجامعات العربية ورجال الأعمال ، وغيرهم من الخبراء المهتمين بالجوانب المختلفة للسياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية . وفي هذا الصدد قام الصندوق بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم وتمويل ندوة عن «سياسات الاستثمار في الدول العربية» عقدت في مدينة الكويت في الفترة من 11 إلى 13 ديسمبر 1989 . وقد ساهم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقديم بحث من البحوث السبعة التي نوقشت في الندوة . وقد تناولت هذه البحوث ثلاثة موضوعات هامة هي : أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار ، والكفاءة

في استثمارات القطاع العام ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة ـ دور المشروعات المشتركة وهيئات الاستثمار . كما ناقشت الندوة أربع دراسات قطرية حول سياسات الاستثمار في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر والمغرب والعراق ، وقد قدم معهد السياسات الاقتصادية بالصندوق أحد هذه الدراسات القطرية .

وشارك في الندوة نحو خمسين مشاركاً من رجال الفكر الاقتصادي يمثلون دولاً عربية ومؤسسات دولية وإقليمية . وبدأت كل جلسة عمل بتقديم شفوي من مؤلف البحث تلاه تعقيب من خبير أختير مقدماً ثم مناقشة عامة للبحث من قِبل المشاركين . وقد جرت المناقشات باللغتين العربية والإنجليزية . وفي جلسة ختامية قام مدير الندوة بتلخيص القضايا الأساسية والآراء التي جاءت في البحوث والمناقشات .

وأسوة بما تم في الندوتين السابقتين اللتين أقامهما الصندوق ستصدر جميع البحوث والتعقيبات المكتوبة والموجز الذي أعده مدير الندوة في كتابين أحدهما باللغة العربية والآخر بالإنجليزية سيتولى نشره صندوق النقد الدولي .

منح التدريب

11.4.1 إلى جانب الجهود المكثفة للصندوق في مجال التدريب في معهد السياسات الاقتصادية التابع له ، وفي إطار مساهمة الصندوق في تنويع وتعميق خبرات المسؤولين في المؤسسات النقدية والمالية الحكومية من المستويات المتوسطة والعليا في الدول الأعضاء وذلك في موضوعات لا تقع حالياً في عداد خدمات المعهد ، وفّر الصندوق خلال عام 1989 فرصاً تدريبية لخمسة وعشرين متدرباً ينتمون إلى خمس عشرة دولة عضو للاستفادة من ترتيبات تدريبية محددة أمكن التوصل إليها مع بعض المؤسسات والمصارف المركزية في الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا . وقد لجأ الصندوق مرحلياً إلى هذا النوع من الترتيبات التي يتوقع أن يتضاءل الاعتماد عليها تدريجياً مع استكمال إمكانيات وقدرات المعهد التدريبية وتطويرها .

توفير الخبرات الفنية

12.4.1 فيما يخص توفير الخبرات الفنية للدول الأعضاء وتشجيع تبادلها فيما بينها ، قام الصندوق خلال عام 1989 بتجديد مهمة خبير عربي أوفده إلى دولة من دوله الأعضاء للقيام بأعمال استشارية في مجال مراقبة المصارف والمساهمة في جهود تلك الدولة في إصلاح جهازها المصرفي . وقد تم تجديد المهمة لفترة ستة أشهر بحيث امتدت في مجملها على سنة ونصف .

الدورات والندوات في الدول الأعضاء

13.4.1 وفي مجال التعاون مع الدول الأعضاء في عقد دورات تدريبية محلية لدى أجهزتها الرسمية ذات العلاقة بمجالات عمله ، نظم المعهد دورة «الاستثمارات وتمويل التجارة الخارجية» في مقر مصرف ليبيا المركزي ، خلال الفترة 4-9 فبراير 1989 . وقد حضر الدورة 37 من العاملين في الجهاز المصرفي الليبي ، منهم 8 من مصرف ليبيا المركزي .

خامسا: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

1.5.1 إن المستجدات التي طرأت على صعيد التعاون الدولي خلال الثمانينيات ومنها بداية عصر التكتلات الاقتصادية ، خاصة إنشاء السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 ، وتزايد الترابطات الاقتصادية بين مناطق العالم ، تظهر بوضوح أهمية التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية ، وأهمية التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وبينها وبين المنظمات الإقليمية والدولية . ومن هذا المنطلق يسعى صندوق النقد العربي إلى زيادة وتقوية روابط التعاون بينه وبين المنظمات العربية والإقليمية والدولية ، كما يعمل على متابعة المستجدات والتطورات الاقتصادية على الساحتين العربية والعالمية ، لتحديد آثارها الإعتيادية والسلبية على المصالح العربية .

2.5.1 وقد شهد عام 1989 العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية الهامة على الساحة الدولية . وتابع صندوق النقد العربي هذه الأحداث عن كثب لمراقبة تأثيرها على المصالح العربية . كما قام الصندوق بمبادرات خلال العام حول آثار السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على المصالح العربية ، خاصة المصرفية والتجارية . وتمت تلك المبادرات من خلال مشاركته في اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما شارك في الاجتماعات المشتركة للصندوق والبنك الدوليين . كل ذلك جاء تعبيراً عن توجهه نحو التعاون مع المنظمات الإقليمية والعربية والدولية ، والمساهمة في مناقشة وإبراز الموضوعات ذات الأهمية المشتركة ، وطرح وجهة النظر التي تتفق مع المصالح العربية بشأنها .

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

3.5.1 يقوم الصندوق بدور الأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية . ومن خلال هذا الدور ، قام بالإعداد للدورة الإعتيادية الرابعة عشرة للمجلس التي عقدت في تونس خلال 15 و16 سبتمبر 1989 . وقدم الصندوق خلالها مشروعاً لخطة عمل المجلس للسنوات الخمس القادمة ، اعتمدها المجلس . كما قدم للمجلس دراسة حول تأثير قرار لجنة الرقابة التابعة لبنك التسويات الدولية في بازل بشأن كفاية رأسمال المصارف على الدول العربية ، ودراسة حول «أثر السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على القطاع المصرفي والمصارف العربية» . وقد اتخذ المجلس قرارات حول الموضوعين رفعت إلى الدورة السابعة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي . كما كلف الصندوق بدراسة الوسائل العملية للتخفيف من الآثار السلبية للقرار الخاص بكفاية رأس المال على المصارف العربية العاملة في الخارج ، وعلى قدرة الدول العربية على الاقتراض من الأسواق العالمية ، بالاشتراك مع اتحاد المصارف العربية .

وبالإضافة إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يقوم الصندوق بتحريره وإصداره كل عام ، ويشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، قدم الصندوق للمجلس دراسة حول تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية ، كما قدم الصندوق مذكرة حول التطورات والسياسات النقدية في الدول العربية ، والتي تعد كل عام لكي تستخدم كأساس للمناقشة والتشاور حول الموضوع خلال مداولات المجلس .

وناقش المجلس النقاط المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحد ، الذي يلقيه أحد المحافظين العرب في الاجتماعات المشتركة للصندوق والبنك الدوليين ، في ضوء المقترحات التي قدمها صندوق النقد العربي ، والمديرون التنفيذيون العرب لدى المؤسستين الدوليتين ، وأوصى بأن تؤخذ مقترحات الصندوق والنقاط التي وردت في المناقشات في الاعتبار عند إعداد الخطاب .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

4.5.1 شارك الصندوق في اجتماعات الدورتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللتين عقدتا هذا العام ، حيث عرض الصندوق بمبادرة منه موضوع آثار إنشاء السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على الدورة السادسة والأربعين للمجلس . وتم تكليفه بإعداد دراسة شاملة حول تلك الآثار على كل من المصارف العربية والتجارة العربية . كما قرر المجلس تكوين لجنة من بين محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى مدير عام رئيس مجلس إدارة الصندوق لزيارة بروكسل خلال يونيو 1989 للتباحث مع الجانب الأوروبي حول أثر التوجيهات الأوروبية في مجال المصارف على المصالح العربية . وتولى الصندوق الأمانة الفنية لهذه اللجنة . وقد تم تقديم الدراستين المطلوبتين إلى الدورة السابعة والأربعين للمجلس . وكانت الأولى حول «أثر السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على القطاع المصرفي والمصارف العربية» . وكانت الثانية حول «أثر السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على التجارة العربية» . كما قدم للمجلس أيضاً تقرير لجنة محافظي المصارف المركزية . ولقد قرر المجلس أن يكون موضوع آثار السوق الأوروبية الموحدة محوراً للدورة الثامنة والأربعين التي سوف تعقد في فبراير 1990 . كما كلف الصندوق بمتابعة التطورات الخاصة بالسوق الأوروبية الموحدة 1992 ، وتقديم تقرير شامل عنها إلى هذه الدورة ، وذلك استكمالاً للتكليف السابق بإعداد الدراسات حول آثار السوق الأوروبية الموحدة على المصالح المصرفية والتجارية العربية .

الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

5.5.1 قام وفد الصندوق خلال لقاءاته مع مسؤولي الصندوق والبنك الدوليين على هامش الاجتماعات المشتركة ببحث سبل تعزيز وتقوية التعاون القائم بينها وبين صندوق النقد العربي ، ولاسيما في مجالات تبادل المعلومات وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء بما فيها الدورات التدريبية والندوات المشتركة ، وتوفير بعض الخدمات الهامة للدول الأعضاء كبناء قاعدة معلومات الأسواق المالية العربية ، والتي تتعاون مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في تحقيقها مع صندوق النقد العربي .

6.5.1 وبالإضافة إلى ذلك شارك الصندوق في عدد من الندوات والاجتماعات واللقاءات مع منظمات عربية وإقليمية ودولية ، مدرجة تفصيلاتها في جدول (ب - 4) في الملحق .

سادساً: النشاط الاستثماري

1.6.1 تابع الصندوق خلال عام 1989 نشاطه الاستثماري وفقاً للخطوط العريضة التي حددها مجلس المديرين التنفيذيين للسياسة الاستثمارية والضوابط الأساسية لإدارة الاستثمارات المختلفة ، وبما يتلائم مع المستجدات في أوضاع الأسواق المالية العالمية واتجاهات أسعار الفوائد وأسعار الصرف وتحركات أسواق السندات خلال العام . وتنبع أهمية النشاط الاستثماري من كونه الأداة الأساسية للحفاظ على القيمة الحقيقية لموارد الصندوق وتعزيز احتياطياته وتغطية نفقاته الإدارية والتوسع في نشاطه .

2.6.1 ولقد تميز عام 1989 بتلاحق الأحداث السياسية والاقتصادية وخاصة الاتجاه إلى إنشاء السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 ، والتغيرات الجذرية في معالم دول أوروبا الشرقية . مما انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي وهو على أبواب العقد الأخير من القرن العشرين ، مما يضع العالم كله في مسار جديد . كما شهدت أسواق المال العالمية خلال العام عدداً من التناقضات ، التي برهنت على عدم استقرار الاقتصاد الدولي في أكثر من موقع . وفي هذا الإطار ، برزت فعالية سياسة الصندوق الاستثمارية المحافظة في إدارة المحفظة الاستثمارية ، بعيداً عن المخاطر التي تفرضها الأوضاع العامة من تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة على العملات الرئيسية ، حيث روعي الاتجاه نحو التزام المحفظة ما أمكن بمكونات حقوق السحب الخاصة ، تلافياً للتذبذبات الحادة التي شهدتها الأسواق خلال العام .

3.6.1 واصل الصندوق نشاطه في تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والمؤشرات الأساسية في مجال الاستثمار ، سعياً منه لتوفير هذه الخدمات للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية . حيث بدأ منذ مطلع الربع الأخير بتزويدها بتقرير يومي حول التطورات في الأسواق المالية العالمية ، إضافة إلى التقارير الأسبوعية والشهرية والربع سنوية ، التي لا يزال يرسلها الصندوق لهذه المؤسسات . كما تابع الصندوق سعيه لتطوير العلاقة الخاصة التي تربطه بها وتقديم المزيد من الخدمات التي تحتاجها في المجالات الاستثمارية المختلفة .

4.6.1 وفي سبيل تطبيق قرار مجلس محافظي الصندوق رقم (5) لسنة 1989 بشأن قيام الصندوق بقبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية ، عكف الصندوق على دراسة الجوانب العملية والقانونية والإجرائية التي ستحكم قيامه بهذا النشاط ، وفيما يتعلق بنسبة السيولة الدائمة غير القابلة للإقراض التي نص عليها القرار ، والتي تمثل إجراءً وقائياً يتخذه الصندوق لتعزيز ضمان سلامة الأموال المودعة لديه ، فقد قام الجهاز الفني بدراسة وضع الموارد الذاتية المتاحة للصندوق ، وإمكانية توزيعها بين الإقراض للدول الأعضاء وبين تكوين نسبة السيولة الدائمة ، بهدف الوصول إلى نسبة مُثلى تتفق مع القرار المشار إليه ولا تؤثر على نشاط الصندوق الإقراضي للدول الأعضاء . قد وافق مجلس المديرين التنفيذيين بموجب قراره رقم (22) لسنة 1989 على القواعد والإجراءات التي تنظم قبول الودائع ، كما قام بتحديد نسبة السيولة الدائمة المنصوص عليها في القرار رقم (5) لسنة 1989 بـ 15% من صافي موارد الصندوق من العملات القابلة للتحويل .

ويهدف الصندوق من خلال هذا النشاط إلى تعزيز علاقات العمل وتبادل المشورة والخبرات فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية وسبل تنميتها وتطويرها ، وإبراز الصندوق بموقف مالي قوي في المحافل المالية بما يخدم مصالح الدول الأعضاء ، ويعزز مكانته كمؤسسة تعنى بالتعاون المالي والنقدي . ولا شك بأن تطوير التعاون وتنسيق العمل المشترك أصبح ضرورة تقتضيها المستجدات الدولية ، التي تشهد بروز تجمعات اقتصادية في مختلف المناطق الجغرافية من العالم .

وقد بدأ الصندوق فعلاً في إدارة محافظ استثمار لصالح بعض المصارف المركزية العربية على شكل ودائع آجلة حيث بلغ مجموع هذه الودائع ما يزيد عن (100) مائة مليون دولار أمريكي ، كما استلم عدداً من الردود الإيجابية من مؤسسات نقدية عربية أخرى . ويجدر بالذكر أن الصندوق يحرص في إدارته لهذه المحافظ على الالتزام بالسياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها في استثمار أمواله الخاصة ، مع تقديم أفضل الخدمات للدول الأعضاء .

القســـم الثانـــي

الوضع المالي للصندوق

تعكس البيانات المالية الختامية المركز المالي للصندوق ونتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1989 كما يلي :

أولا: المركز المالي

صافي الأصول

1.1.2 بلغت قيمة صافي أصول الصندوق (مجموع الأصول مطروحا منها دائنون ومطلوبات أخرى) 443,269 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1989 مقارنة بصافي الأصول في نهاية عام 1988 والتي بلغت 403,381 ألف دينار عربي حسابي ، أي بزيادة مقدارها 39,888 ألف دينار عربي حسابي (9.89 في المائة) .

وتتضمن صافي أصول الصندوق ما يلي :

قروض للدول الأعضاء

2.1.2 بلغ مجموع القروض المقررة للدول الأعضاء 566,150 ألف دينار عربي حسابي حتى 31 ديسمبر 1989 ، مقارنة بمبلغ 478,925 ألف دينار عربي حسابي في نهاية العام الماضي ، أي بزيادة مقدارها 87,225 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 18.21 في المائة ، والتي تمثل قيمة القروض المقررة خلال العام .

وقد بلغ رصيد القروض القائمة بذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 1989 مبلغ 242,041 ألف دينار عربي حسابي والذي يمثل 54.60 في المائة من صافي أصول الصندوق ، مقارنة برصيد القروض القائمة في نهاية السنة الماضية والبالغ 213,717 ألف دينار عربي حسابي (52.98 في المائة من صافي أصول الصندوق) .

3.1.2 بلغ التزام الصندوق من القروض 297,225 ألف دينار عربي حسابي في 31 ديسمبر 1989 ، والذي يمثل 96.97 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، مقارنة بمبلغ 226,484 ألف دينار عربي حسابي في نهاية العام الماضي والتي مثلت ما نسبته 79.62 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . ويتضمن الالتزام الأرصدة القائمة للقروض المقدمة للدول الأعضاء البالغة 242,041 ألف دينار عربي حسابي مضافاً إليها قيمة دفعات القروض غير المسحوبة بمبلغ 55,184 ألف دينار عربي حسابي .

المحفظة الاستثمارية

4.1.2 بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية 147,753 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1989 ، والتي تتضمن قيمة وديعة استلمت نيابة عن برنامج تمويل التجارة العربية بمبلغ 25,556 ألف دينار عربي حسابي . وتمثل قيمة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالصندوق والبالغة 122,197 ألف دينار عربي حسابي نسبة 27.57 في المائة من صافي أصول الصندوق ، مقارنة بقيمة المحفظة الاستثمارية 175,590 ألف دينار عربي حسابي في نهاية العام الماضي والتي مثلت نسبة 43.53 في المائة من صافي الأصول .

مساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية

5.1.2 ساهم الصندوق في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي والذي يمثل 50 في المائة من رأس المال المصرح به والمطروح للاكتتاب ، وتم دفع قيمة المساهمة في 30 نوفمبر 1989 ، بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1989 .

وتمثل قيمة هذه المساهمة البالغة 63,412 ألف دينار عربي حسابي في 31 ديسمبر 1989 نسبة 14.31 في المائة من صافي الأصول .

أصول أخرى

6.1.2 بلغت قيمة صافي الأصول الأخرى 15,619 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1989 والتي تمثل نسبة 3.52 في المائة من صافي الأصول . وتتضمن هذه الأصول ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء والأصول الثابتة والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الدائنون والمطلوبات الأخرى .

رأس المـــال والاحتياطيات

7.1.2 بموجب المادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق ، تتكون موارد الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات ، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق ، وأية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين .

ويشكل رأسمال الصندوق أهم مصدر لتمويل القروض التي تقدم لدعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء . وتحدد حصص الدول الأعضاء المدفوعة من رأس المال مدى استفادة الدولة العضو من دعم الصندوق لميزان مدفوعاتها ، كما تحدد القوة التصويتية للدول الأعضاء .

رأس المـــال

8.1.2 بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تم تخفيض رأس المال المكتتب به الواجب الدفع بمبلغ 8,400 ألف دينار عربي حسابي ، ليصبح 326,000 ألف دينار عربي حسابي ، حيث بلغ المدفوع منه كما في 31 ديسمبر 1989 مبلغ 311,840 ألف دينار عربي حسابي بالمقارنة مع رأس المال المدفوع في نهاية العام الماضي والبالغ 289,790 ألف دينار عربي حسابي . ويمثل الفرق البالغ 22,050 ألف دينار عربي حسابي تسديد بعض الدول الأعضاء لأقساط رأس المال .

وقد بلغ رأس المال المكتتب به وغير المدفوع 14,160 ألف دينار عربي حسابي ، والذي يتضمن المتبقي من مساهمة جمهورية مصر العربية في رأس المال والمستحق دفعه في موعد أقصاه يناير 1992 بالإضافة إلى حصة فلسطين في رأسمال الصندوق البالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي والتي تم تأجيل المطالبة بها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

وقد بلغت نسبة رأسمال الصندوق المدفوع إلى رأس المال المكتتب به في 31 ديسمبر 1989 ما نسبته 95.66 في المائة مقارنة مع 86.66 في المائة في نهاية عام 1988 .

الاحتياطيـــات

9.1.2 بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 تم تكوين احتياطي للطوارىء يستخدم لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً ، يحول له مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي

العام بالإضافة إلى تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل السنوي أيهما أكبر في نهاية كل سنة مالية ، حتى يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى 25 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل .

وقد تم تحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام و5,000 ألف دينار عربي حسابي من صافي الدخل السنوي إلى احتياطي الطوارىء خلال هذا العام ، وبذلك يصبح رصيده 30,000 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1989 .

كما تم تحويل المتبقي من رصيد صافي الدخل للسنة البالغ 14,359 ألف دينار عربي حسابي إلى الاحتياطي العام ، ليصبح رصيده 101,429 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1989 .

وبذلك يصبح مجموع الاحتياطيات 131,429 ألف دينار عربي حسابي في نهاية العام بالمقارنة مع 113,591 ألف دينار عربي حسابي في نهاية العام الماضي وبمعدل نمو قدره 15.7 في المائة .

ثانيا: نتائج أعمال السنة

الدخـــل

1.2.2 بلغ إجمالي دخل الصندوق 24,252 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1989 ، مقارنة بإجمالي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1988 والبالغ 22,140 ألف دينار عربي حسابي ، أي بزيادة مقدارها 2,112 ألف دينار عربي حسابي ، (9.54 في المائة) . وتمثل الفوائد والرسوم على القروض 35.94 في المائة من إجمالي الدخل ، كما تمثل الفوائد على الودائع والاستثمارات 62.84 في المائة . أما الإيرادات الأخرى فتمثل 1.22 في المائة من إجمالي الدخل .

الإنفـــاق

2.2.2 بلغ إجمالي الإنفاق 4,893 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1989 مقارنة بإجمالي الإنفاق للسنة الماضية البالغ 2,915 ألف دينار عربي حسابي . ويتضمن الإنفاق مصروفات إدارية وعامة واستهلاكات بلغت قيمتها 4,246 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 3,102 ألف دينار عربي حسابي للسنة الماضية ، أي بزيادة مقدارها 1,144 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 36.88 في المائة .

كما يشمل الإنفاق على مصروفات المعونة الفنية التي بلغت 159 ألف دينار عربي حسابي خلال العام مقارنة بمبلغ 83 ألف دينار عربي حسابي للسنة الماضية ، أي بزيادة قدرها 76 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 91.57 في المائة ، وذلك بسبب زيادة نشاط الصندوق في هذا المجال .

صافي الدخل

3.2.2 بلغ صافي الدخل 19,359 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1989 ، مقارنة بصافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1988 والبالغ 19,225 ألف دينار عربي حسابي ، أي بارتفاع مقداره 134 ألف دينار عربي حسابي ، (0.70 في المائة) . وقد تم تحويل صافي الدخل إلى الاحتياطيات بواقع 5,000 ألف دينار عربي حسابي إلى احتياطي الطوارىء ومبلغ 14,359 ألف دينار عربي حسابي إلى الاحتياطي العام .

صندوق النقد العربي
البيانات المالية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1989

تقرير مراقبي الحسابات

للسادة أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا البيانات المالية لصندوق النقد العربي ، المبينة على الصفحات من 2 إلى 8* . وقد تم فحصنا وفقا لأصول التدقيق المتعارف عليها دوليا ، حيث شمل الفحص إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية وقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا .

وفي رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1989 وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

وفي رأينا أيضا أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات وأن المصروفات الإدارية الفعلية مطابقة لأحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية .

أرنســت وونــي

أبوظبــي
28 كانون الثاني (يناير) 1990 .

* الصفحات من 2 إلى 8 المذكورة في تقرير مراقبي الحسابات تمثل الصفحات من 42 إلى 47 من التقرير السنوي .

صندوق النقد العربي
الميزانية العمومية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1989

	إيضاح	1989 ألف دينار عربي حسابي	1988 ألف دينار عربي حسابي
الأصـــول			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		437	335
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		10,543	2,829
ودائع لدى البنوك		105,641	153,993
استثمارات		31,132	18,433
ودائع لدى البنوك المركزية	3	5,326	5,326
قروض للدول الأعضاء	4	242,041	213,717
مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية	5	63,412	—
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	6	32,986	25,222
الأصـــول الثابتـــة	7	3,894	4,228
		495,412	**424,083**
رأس المال والاحتياطيات والخصوم			
رأس المال المصرح به	8	600,000	600,000
رأس المال المدفوع	8	311,840	289,790
احتياطيـــات	9	131,429	113,591
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		443,269	403,381
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	10	52,143	20,702
		495,412	424,083

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 11 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية .

أسامـــة جعفـــر فقيـــه
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي
بيان الدخل والإنفاق
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1989

	1989 ألف دينار عربي حسابي	1988 ألف دينار عربي حسابي
الدخـــل		
فوائد ورسوم على القروض للدول الأعضاء	8,717	7,887
فوائد على الودائع	13,158	12,558
فوائد على الاستثمارات	2,082	1,444
إيرادات أخرى	295	251
	24,252	**22,140**
الإنفـــاق		
مصروفات إدارية وعمومية	3,725	2,592
معونة فنية	159	83
استهلاك الأصول الثابتة	521	510
خسائر إعادة تقييم الاستثمارات	271	14
صافي فروقات تحويل العملات	217	(284)
	4,893	**2,915**
صافي الدخل للسنة	**19,359**	**19,225**
التخصيصات المقترحة :		
محول إلى الاحتياطي العام	14,359	19,225
محول إلى احتياطي طوارىء	5,000	—
	19,359	**19,225**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 11 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية .

صندوق النقد العربي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1989

5 ـ المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية

إن مساهمة الصندوق في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1989 بلغت 250 مليون دولار أمريكي دفعت بتاريخ 30 نوفمبر 1989 ، وتمثل هذه المساهمة 50% من رأس المال المصرح به والمطروح للاكتتاب . لم تتضمن البيانات المالية حصة الصندوق من أرباح مساهمته في البرنامج للفترة من 30 نوفمبر 1989 إلى 31 ديسمبر 1989 .

6 ـ فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

يتضمن هذا البند فوائد مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الإيرادات تبلغ 24,600 ألف دينار عربي حسابي (1988 : 19,873 ألف دينار عربي حسابي) .

7 ـ الأصول الثابتة

إن فترات الاستخدام المتوقعة للأصول الثابتة لغرض احتساب الاستهلاك هي كالآتي :

ـ بناية مقر الصندوق	15 سنة
ـ الأثاث والتركيبات	4 سنوات
ـ المعدات والحاسب الآلي	4 سنوات
ـ السيـــارات	4 سنوات

8 ـ رأس المال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 تقرر أن يخفض رأس المال المكتتب به ، الواجب الدفع بمبلغ 8,400,000 دينار عربي حسابي ليصبح 326 مليون دينار عربي حسابي وذلك من أجل أن تحتفظ كل من السودان والصومال ولبنان وقطر بحدود اكتتاب كل منها برأس المال الأصلي .

	1989 ألف دينار عربي حسابي	1988 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المقرر دفعه	326,000	334,400
رأس المال غير المدفوع	(14,160)	(44,610)
رأس المال المدفوع	**311,840**	**289,790**

يتضمن رأس المال غير المدفوع مبلغ 12 مليون دينار عربي حسابي يمثل مساهمة جمهورية مصر العربية في رأس المال المقرر والمستحق دفعه في موعد أقصاه كانون الثاني (يناير) 1992 .

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

صندوق النقد العربي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1989

9 ـ الاحتياطيات

	احتياطي عام	احتياطي طوارىء	إجمالـــي
	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في أول السنة	113,591	—	113,591
تحويل خلال السنة	(25,000)	25,000	—
تحويل من صافي الدخل للسنة	14,359	5,000	19,359
فروقات تقييم مساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية	(1,521)	—	(1,521)
الرصيد في آخر السنة	101,429	30,000	131,429

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 تمت الموافقة على تكوين احتياطي خاص يسمى احتياطي طوارىء يحول له مبلغ 25 مليون دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام ، وفي نهاية كل سنة مالية يحول له مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى أن يصل احتياطي الطوارىء 25% من رأس مال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل .

10 ـ حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

تتضمن الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى مبلغ 25,556 ألف دينار عربي حسابي (1988 : لا يوجد) عبارة عن ودائع إستلمت نيابة عن برنامج تمويل التجارة العربية .

11 ـ أموال تدار من قبل الصندوق

بلغت موجودات الأموال المدارة نيابة عن الدول الأعضاء والتي لم تدرج في البيانات المالية للصندوق كما في 31 ديسمبر 1989 مبلغ 105 مليون دولار أمريكي (1988 : 60 مليون دولار أمريكي) .

الملاحـــــق

الملحق (أ)
جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 1)
القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	-
1979	5	16,500	11,500	-
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	18,465	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	29,120	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	6	73,740	44,808	16,484
المجموع	87	*552,665	510,966	268,925

* لا يتضمن مبلغ قرض تعويضي لمصر 6,625 ألف دينار عربي حسابي وقرض ممتد لموريتانيا بقيمة 6,860 ألف دينار عربي حسابي ووفق عليهما في أواخر عام 1989 وتم السحب منهما في أوائل عام 1990

جدول (أ - 2)
أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		تعويضي		ممتد		تسهيل تجاري		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	—	—	—	—	—	—	—	—	2	6,563
1979	4	5,250	—	—	—	—	1	11,250	—	—	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	1	5,000	—	—	—	—	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	1	9,800	2	44,590	—	—	10	78,615
1982	5	14,280	—	—	1	3,920	2	13,240	—	—	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	2	31,800	—	—	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	—	—	—	—	1	6,500	1	4,900	5	18,465
1985	6	42,495	—	—	2	7,760	—	—	1	700	9	50,955
1986	8	21,855	1	6,250	—	—	1	3,250	1	2,500	11	33,855
1987	—	—	1	7,050	—	—	—	—	2	22,070	3	29,120
1988	8	79,627	2	13,270	1	2,460	—	—	3	25,680	14	120,737
1989	2	8,550	2	48,040	—	—	1	17,150	—	—	5	*73,740
المجموع	50	237,585	9	93,630	8	60,740	8	95,980	11	64,730	86	552,665

* لا يتضمن قرض تعويضي لمصر بمبلغ 6,625 ألف دينار عربي حسابي ، وقرض ممتد لموريتانيا بمبلغ 6,860 ألف دينار عربي حسابي ووفق عليهما في أواخر عام 1989 ولم يتم السحب عليهما إلا في أوائل 1990 .

جدول (أ - 3)
رصيد القروض القائمة* بذمة الدول المقترضة
بأنواعها المختلفة في 1988 و1989

(ألف دينار عربي حسابي)

نوع القروض	نهاية عام 1988			نهاية عام 1989			التغير خلال عام 1989		معدل التغير 89/88 (%)
	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	
قروض تلقائية	22	96,929	45.4	17	93,723	38.7	5	3,206-	3.3-
قروض عادية وممتدة	11	58,088	27.2	13	92,921	38.4	2	34,833	60.0
تسهيل تبادل تجاري	7	50,775	23.7	6	48,137	19.9	1	2,638-	5.2-
قروض تعويضية	3	7,925	3.7	2	7,260	3.0	1	665-	8.4-
المجموع	**43**	**213,717**	**100.0**	**38**	**242,041**	**100.0**	**5**	**28,324**	**13.3**

* جملة القروض المسحوبة - جملة الأقساط المسددة منها.

جـــدول (أ - 4)
نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1989 و1988

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـــة	نهايـــــة 1989			نهايـــــة 1988		
	رصيد القروض في ذمـــة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية	رصيد القروض في ذمـــة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية
الأردن	7,280	5,320	137	6,142	5,320	115
تونـــس	2,962	6,900	43	6,037	6,900	87
الجزائـــر	63,206	41,640	152	46,550	37,240	125
الســـودان	30,898	9,800	315	30,898	9,800	315
سوريـــة	8,200	7,120	115	7,683	7,120	108
الصومـــال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العـــراق	49,850	41,640	120	46,550	37,240	125
مصـــر	9,937	19,500	51	4,687	6,250	75
المغـــرب	21,569	14,800	146	18,444	14,800	125
موريتانيا	12,770	4,920	260	12,770	4,920	260
اليمن الشمالي	11,575	10,200	113	13,919	10,200	136
اليمن الجنوبي	8,917	4,920	181	5,160	4,920	105
المجمـــوع	**242,041**	**170,680**	**142**	**213,717**	**148,630**	**144**

جدول (أ - 5)
إجمالي التزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية السنة	القائمة بالذمة (غير المسددة)	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	6,563	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	24,187	6,500	30,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,032	129,732
1983	193,036	5,550	198,586
1984	183,422	5,965	189,387
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,450	10,215	167,665
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	*55,184	297,225

* يتضمن القرض التعويضي لمصر بمبلغ 6,625 ألف د.ع.ح. والقرض الممتد لموريتانيا بمبلغ 6,860 ألف د.ع.ح. الموافق عليهما خلال ديسمبر 1989 ولم يتم السحب عليهما خلال العام.

جـــدول (أ - 6)
بيان الاكتتاب المدفوع والقروض المقدمة

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــــان	78/12/31	79/12/31	80/12/31	81/12/31	82/12/31	83/12/31	84/12/31	85/12/31	86/12/31	87/12/31	88/12/31	89/12/31
إجمالي المدفـوع من الاكتتاب	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840
المدفوع بالعملات المحلية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326
المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514
القروض المقدمـة خلال العـام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	18,465	50,955	33,855	29,120	121,037	87,225
أرصدة القروض* القائمة (بمافيها غير المسحوب)	6,563	23,063	30,688	102,834	129,733	194,787	185,588	183,924	191,758	167,666	226,484	297,225
أرصدة القروض القائمة** في ذمة الدول المقترضـــة	6,563	18,063	24,188	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213.717	242,041
نسبة القروض المقدمة خلال العام إلى رأس المال المدفوع بعمـــلات قابلة للتحويـــل (%)	10.57	14.55	9.30	53.79	14.01	33.34	7.02	17.57	11.01	10.22	42.55	28.46
نسبة أرصدة القروض القائمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	20.34	24.29	70.37	57.79	80.24	70.59	63.41	62.37	58.86	79.62	96.97
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعمـــلات قابلة للتحويـــل (%)	10.57	15.93	19.15	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها أقساط القروض المسددة .

** جملة القروض المسحوبة مطروحا منها أقساط القروض المسددة .

جـــدول (أ - 7)
أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق*

(نسبة مئوية سنوية)

السنة	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
2 - 1	4.25	5.25	5.50
3 - 2	4.75	5.55	5.80
4 - 3	—	5.85	6.10
5 - 4	—	—	6.40
6 - 5	—	—	6.70
7 - 6	—	—	7.00

* وفقا لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (6) لسنة 1989 الصادر في 1989/3/16 تقرر الآتي :

تكون الفوائد على القروض التي يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء كما يلي :

— القرض التلقائي 4.15% في السنة

— القروض الأخرى 5.75% في السنة

ويطبق هذا التعديل على ما يستجد من قروض وتظل المعدلات المثبتة في عقود القروض السابقة سارية المفعول لحين انتهاء سدادها .

الملحـــــق (ب)
جـــداول عامـــــة

جـدول (ب - 1)
رأس المال المكتتب به والمدفوع*
كما في 31 ديسمبر 1989

(مليون دينار عربي حسابي)

الدولـــة	رأس المال المكتتب بـــه	المدفوع بالعملة المحليـة	إجمالي المدفـوع	الأقسـاط المستحقـة وغير المسددة
1 - المملكـة الأردنيـة الهـاشميـة	5.40	0.08	5.40	—
2 - دولـة الإمـارات العـربيـة المتحـدة	19.20	0.30	19.20	—
3 - دولـة البحـريـن	5.00	0.08	5.00	—
4 - الجمهوريـة التونسيـة	7.00	0.10	7.00	—
5 - جمهوريـة الجزائـر الديمقراطيـة الشعبيـة	42.40	0.76	42.40	—
6 - المملكـة العربيـة السعوديـة	48.40	0.76	48.40	—
7 - جمهوريـة السـودان	10.00	0.20	10.00	—
8 - الجمهوريـة العربيـة السوريـة	7.20	0.08	7.20	—
9 - جمهوريـة الصومـال الديمقراطيـة	4.00	0.08	4.00	—
10 - الجمهـوريـة العراقيـة	42.40	0.76	42.40	—
11 - سلطنـة عُمـان	5.00	0.08	5.00	—
12 - دولـة قطـر	10.00	0.20	10.00	—
13 - دولـة الكـويـت	32.00	0.50	32.00	—
14 - الجمهـوريـة اللبنانيـة	5.00	0.10	5.00	—
15 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	13.44	0.186	13.44	—
16 - جمهوريـة مصـر العربيـة[1]	32.00	0.50	20.00	12.00
17 - المملكـة المغـربيـة	15.00	0.20	15.00	—
18 - الجمهوريـة الإسلاميـة الموريتانيـة	5.00	0.08	5.00	—
19 - الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة	10.40	0.20	10.40	—
20 - جمهـوريـة اليمـن الديمقـراطيـة الشعبيـة	5.00	0.08	5.00	—
21 - فـلـسـطـيـن[2]	2.16	—	—	2.16
المجمـوع	**[3]326.00**	**5.326**	**311.84**	**14.16**

* رأس المال المصرح به طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم 88/4 هو 600 مليون دينار عربي حسابي .

(1) تم تأجيل مطالبة جمهورية مصر العربية بتسديد أقساط رأس المال المستحقة وذلك طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (2) لسنة 1979 . كما وافق مجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعه رقم (64) بتاريخ 1988/6/25 على أن تسدد جمهورية مصر العربية بقية الاكتتاب الأصلي البالغة 12 مليون دينار عربي حسابي في موعد أقصاه شهر يناير 1992 .

(2) تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

(3) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 تقرر أن يخفض رأس المال المكتتب به ، الواجب الدفع بمبلغ 8.40 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 326 مليون دينار عربي حسابي .

جـــدول (ب - 2)
المعونة الفنية : توزيع المشاركين في الدورات التدريبية
المقامة في مقر الصندوق حسب الدول الأعضاء 1981-1989

الدولة/الدورة	إعداد ميزان المدفوعات 1981	1983	1985	1988	إدارة الاحتياطيات وتحليل مخاطرالإئتمان 1981	1985	التحليل المالي 1983	الرقابةعلى المصارف 1985	المالية العامة 1986	1989	الإحصاءات النقدية والمصرفية 1987	1989	أساليب التحليل الاقتصادي 1987	إدارة الاقتصاد الكلي 1988	إحصاءات مالية الحكومة 1989	المجموع لكل دولة
الأردن	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	2	1	2	1	2	19
الإمـــارات	4	7	2	4	6	2	2	3	2	2	2	4	2	4	2	48
البحريـــن	1	1	—	2	1	1	1	1	—	2	2	1	1	2	2	18
تونـــس	1	1	1	2	1	1	1	1	1	2	2	2	1	1	2	20
الجزائـــر	2	—	—	2	—	1	1	1	—	1	—	2	1	1	1	13
السعوديـــة	1	1	1	2	1	1	1	2	4	1	1	4	3	3	2	28
الســـودان	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	1	2	1	1	19
سوريـــة	—	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	15
الصومـــال	1	1	1	1	1	1	—	1	—	2	1	1	1	1	2	15
العـــراق	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	1	2	1	1	2	19
عُمـــان	1	1	1	—	1	—	1	1	1	1	1	—	1	2	2	14
قطـــر	—	2	—	2	—	1	1	—	1	—	1	1	1	—	1	11
الكويـــت	2	1	1	—	1	2	—	1	1	1	—	2	2	2	1	17
لبنـــان	—	—	—	1	—	—	1	1	—	1	—	2	—	2	—	8
ليبيـــا	1	—	1	2	—	1	1	1	—	2	1	1	2	2	1	16
مصـــر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	3	—	2	—	3	2	10
المغـــرب	1	2	1	2	1	2	1	1	1	2	2	1	2	1	1	21
موريتانيـــا	—	1	1	—	—	1	1	1	—	1	1	1	1	1	—	10
اليمن الشمالي	1	1	1	1	1	1	1	1	—	1	1	1	1	1	1	14
اليمن الجنوبي	1	1	1	2	1	1	1	1	1	2	2	1	2	1	2	20
فلسطيـــن	—	—	—	1	—	—	—	—	—	—	—	1	2	1	—	3
المجموع لكل دورة	**20**	**24**	**16**	**28**	**19**	**20**	**18**	**21**	**19**	**30**	**23**	**32**	**27**	**32**	**29**	**358**

جدول (ب - 3)
المعونة الفنية : نشاط الصندوق في مجال
إقامة الدورات التدريبية في مقره 1981-1989

موضوع الدورة	مدة الدورة	الجهات المتعاونة مع الصندوق	عدد الدول الأعضاء المشاركة	عدد المتدربين
1981				
1 - إعداد ميزان المدفوعات	17 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .	15	20
2 - إدارة الاحتياطيات وتحليل مخاطر الائتمان	7 أيام	مؤسسة شرودر واج - لندن ، ومؤسسة تحليل الائتمان المصرفي والدولي - بلندن ومؤسسة النقد العربي السعودي	14	19
1983				
3 - إعداد ميزان المدفوعات	18 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .	16	24
4 - التحليل المالي	11 يوما	معهد الإدارة الأردني	17	18
1985				
5 - إعداد ميزان المدفوعات	18 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .	15	16
6 - إدارة الاحتياطيات	18 يوما	جيمس كابل وشركاه	17	20
7 - الرقابة على المصارف	13 يوما	البنك الاحتياطي الفيدرالي خبير من المصرف المركزي - الإمارات	18	21
1986				
8 - المالية العامة	23 يوما	صندوق النقد الدولي	12	19
1987				
9 - الإحصاءات النقدية والمصرفية	21 يوما	صندوق النقد الدولي	16	23
10 - أساليب التحليل الاقتصادي	21 يوما	—	18	27
1988				
11 - إعداد ميزان المدفوعات	19 يوما	صندوق النقد الدولي	17	28
12 - إدارة الاقتصاد الدولي	38 يوما	صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	20	32
1989				
13 - المالية العامة	35 يوما	صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	19	30
14 - الإحصاءات النقدية والمصرفية	25 يوما	صندوق النقد الدولي	20	32
15 - إحصاءات مالية الحكومة	26 يوما	صندوق النقد الدولي	19	29

جـدول (ب - 4)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عـام 1989

الجهة المنظمة	المكـان	الموعـد	الموضـوع
جامعة الدول العربية	الكويت	29-28 يناير	الإعداد للمؤتمر العربي الثاني للحسابات القومية .
مصرف ليبيا المركزي	طرابلس	4 - 9 فبراير	ندوة الاستثمارات وتمويل التجارة الخارجية .
جامعة الدول العربية	الرباط	23-21 فبراير	الدورة السادسة والأربعون ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	واشنطن	21-19 أبريل	اجتماعات اللجنة الانتقالية للصندوق والبنك الدوليين .
صندوق النقد العربي	أبوظبي	2 - 4 مايو	اجتماع تنسيق إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989.
جامعة الدول العربية	تونس	1 - 3أغسطس	لجنة المفاوضات التجارية .
صندوق النقد العربي	أبوظبي	27-26 يونيو	اجتماع المنظمات المشاركة في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989 .
البنك الدولي	موريتانيا	27-26 يوليو	اجتماع المجموعة الاستشارية لموريتانيا
منظمة الوحدة الأفريقية	القاهرة	30-28 أغسطس	مديونية الدول الأفريقية
صندوق النقد الدولي	واشنطن	5 سبتمبر	اجتماع مجموعة مساندة الصومال
البنك الإسلامي للتنمية	أبوظبي	14-5 سبتمبر	تدريس الاقتصاد الإسلامي
جامعة الدول العربية	تونس	14 سبتمبر	اجتماع لجنة المعلومات التجارية
صندوق النقد العربي	تونس	19-15 سبتمبر	الدورة الرابعة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .
المنظمة الدولية لهيئات أسواق الأوراق المالية	فينيسيا	21-18 سبتمبر	الاجتماع السنوي الرابع عشر للمنظمة

جـدول (ب - 4)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عـام 1989

الجهة المنظمة	المكـان	الموعـد	الموضـوع
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	واشنطن	28-23 سبتمبر	الاجتماعات السنوية المشتركة للصندوق والبنك الدوليين .
جامعة الكويت، غرفة تجارة وصناعة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، لجنة المصارف الكويتية، بنك الكويت الوطني	الكويت	9-7 أكتوبر	مؤتمر اندماج أسواق المال العالمية وانعكاسه على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
جامعة الدول العربية	تونس	22 أكتوبر	اجتماع لجنة المفاوضات التجارية
جامعة الدول العربية	تونس	26-23 أكتوبر	الدورة السابعة والأربعون ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
الشركة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية (نسكورب) وبنك DG	أبوظبي	2 نوفمبر	ندوة حول السوق الأوروبية الموحدة 1992 .
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	القاهرة	16-13 نوفمبر	فريق العمل حول دور المؤسسات المالية المتخصصة والصناديق الإقليمية في تمويل التكنولوجيا المحلية
اتحاد الغرف العربية الخليجية	جدة	26-25 نوفمبر	ندوة الاستفادة الاقتصادية من النفايات
صندوق النقد العربي الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية	تونس	4-2 ديسمبر	اللجنة التحضيرية لندوة تنشيط التداول بالبورصات العربية
اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة	أبوظبي	7-4 ديسمبر	مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت	10-9 ديسمبر	الاجتماع التمهيدي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 .

جـــدول (ب - 4)
الاجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق
خلال عـــام 1989

الجهة المنظمة	المكـــان	الموعـــد	الموضـــــوع
غرفة تجارة وصناعة دبي مؤسسة الخليج للاستثمار اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة .	دبـــي	13-12 ديسمبر	ندوة طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي
المنظمة العربية للعلوم الإدارية	عمان	20-17 ديسمبر	اجتماع الخبراء حول تنمية الصادرات
البنك الإسلامي للتنمية	إسطنبول	21-19 ديسمبر	ندوة حول تجارة الصفقات المتقابلة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت	28-27 ديسمبر	الاجتماع الأول لتنسيق وجمع إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 .
جامعة الدول العربية	تونس	30-28 ديسمبر	اجتماع فريق الخبراء الاقتصاديين العربي حول «التكامل الاقتصادي العربي وتجربة أوروبا الموحدة» .

جـدول (ب - 5)
أعضاء مجلس المحافظين

المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ :	الدكتور محمد سعيد النابلسي[1] محافظ البنك المركزي
	نائب المحافظ :	الدكتور عبد المجيد قاسم وكيل وزارة المالية
الإمارات العربية المتحدة	المحافظ :	الأستاذ أحمد حميد الطاير وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة
	نائب المحافظ :	الأستاذ عبد الملك يوسف الحمر محافظ المصرف المركزي
دولة البحرين	المحافظ :	الأستاذ إبراهيم عبد الكريم وزير المالية والاقتصاد الوطني
	نائب المحافظ :	الأستاذ عبد الله حسن سيف محافظ مؤسسة نقد البحرين
الجمهورية التونسية	المحافظ :	الأستاذ إسماعيل خليل[2] محافظ البنك المركزي التونسي
	نائب المحافظ :	الأستاذ عبد المجيد فريج مدير عام شؤون المالية الخارجية البنك المركزي التونسي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ :	الأستاذ غازي حيدوسي[3] وزير الاقتصاد
	نائب المحافظ :	الأستاذ الحاج الناصر[4] محافظ البنك المركزي الجزائري
المملكة العربية السعودية	المحافظ :	الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني
	نائب المحافظ :	الشيخ حمد السياري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

(1) حل محل الأستاذ حسين القاسم (محافظ البنك المركزي الأردني السابق) الذي حضر الاجتماع السنوي الثالث عشر كمحافظ للمملكة الأردنية الهاشمية .

(2) حضر بدلاً عنه الأستاذ نوري الزرقاطي وزير المالية كمحافظ للجمهورية التونسية في الاجتماع السنوي الثالث عشر .

(3) حل محل الأستاذ سيد أحمد غزالي (وزير المالية السابق) الذي حضر الاجتماع السنوي الثالث عشر كمحافظ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

(4) حل محل الأستاذ بدر الدين نويوه (محافظ البنك المركزي السابق) الذي حضر الاجتماع السنوي الثالث عشر كنائب محافظ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

جـدول (ب - 5)
أعضاء مجلس المحافظين

جمهوريـــة الســـودان	المحافـــظ :	الدكتـــور سيـــد علـــي زكـــي[1] وزيـر الماليـة والتخطيـط الاقتصـادي الوطنـي
	نـائب المحافظ :	الأستـــاذ مـهـــدي الفكـــي محافـــظ بنـــك الســـودان
الجمهوريـــة العربيـة السوريـــة	المحافـــظ :	الـدكتـــور محمـــد الـعمـــادي وزيـر الاقتصـاد والتجـارة الخـارجيـة
	نـائب المحافظ :	الأستـــاذ محمـــد الشريـــف حاكـم مصـرف سوريـــة المركـــزي
جمهورية الصومال الديمقراطية	المحافـــظ :	الـدكتـــور محمـد شيـخ عثمـان[2] وزيـــر المـاليـــة والـدخـــل
	نـائب المحافظ :	الأستـــاذ عمـــر أحمـــد عمـــر محافـــظ البنـــك المركـــزي
الجمهوريـــة العراقيـــة	المحافـــظ :	الأستـــاذ محمـــد مهـــدي صالـــح[3] وزيـــر المـاليـــة (بـالـوكـالـة)
	نـائب المحافظ :	الأستـــاذ صبحـــي فرنكـــول محافـظ البنـك المركـزي العراقـي
سلطنـــة عمـــان	المحافـــظ :	الأستـــاذ محمـد بـن موسـى اليوســف أميـن عـام مجلـس التنميـة
	نـائب المحافظ :	الأستـــاذ حمـود بـن صالـح العنبـوري دائـرة التدقيـق الداخلـي - البنـك المركـزي
دولـــة قطـــر	المحافـــظ :	الشيـخ عبـد العزيـز بـن خليفـة آل ثانـي وزيـــر المـاليـــة والبتـــرول
	نـائب المحافظ :	الأستـــاذ مـاجـــد الماجـــد مديـــر عـــام مؤسسـة النقـد القطـــري

(1) حل محل الدكتور عمر نور الدائم كمحافظ لجمهورية السودان .

(2) حل محل الأستاذ محمود محمد نور الذي حضر الاجتماع السنوي الثالث عشر كمحافظ لجمهورية الصومال الديمقراطية .

(3) حل محل الدكتور حكمت عمر الحديثي (وزير المالية السابق) الذي حضر الاجتماع السنوي الثالث عشر كمحافظ للجمهورية العراقية .

جـدول (ب - 5)
أعضاء مجلس المحافظين

دولة الكويت	المحافظ :	السيد جاسم محمد عبد المحسن الخرافي وزير المالية
	نائب المحافظ :	الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ البنك المركزي
الجمهورية اللبنانية	المحافظ :	الأستاذ سمير عكاري[1] نائب حاكم مصرف لبنان
	نائب المحافظ :	الأستاذ جورج كوتيا عضو لجنة الرقابة على المصارف مصرف لبنان
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	المحافظ :	الأستاذ محمد الزروق رجب محافظ مصرف ليبيا المركزي
	نائب المحافظ :	الدكتور سعيد عبد العاطي[2] مدير عام إدارة المراقبين أمانة الخزانة
جمهورية مصر العربية	المحافظ :	الدكتور محمود صلاح الدين حامد محافظ البنك المركزي
	نائب المحافظ :	الدكتور محمد أحمد الرزاز[3] وزير المالية
المملكة المغربية	المحافظ :	الأستاذ محمد برادة وزير المالية
	نائب المحافظ :	الأستاذ محمد السقاط[4] أمين عام اتحاد المغرب العربي والي بنك المغرب

(1) حضر بدلاً منه الأستاذ مكرديج بولد فيان (نائب حاكم مصرف لبنان) كمحافظ للجمهورية اللبنانية في الاجتماع السنوي الثالث عشر .

(2) حضر بدلاً عنه الأستاذ بشير علي خلاط (مدير إدارة البحوث بمصرف ليبيا المركزي) كنائب محافظ للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الاجتماع السنوي الثالث عشر .

(3) حضرت بدلاً عنه الدكتورة فائقة الرفاعي (مساعد محافظ البنك المركزي المصري) كنائب لمحافظ جمهورية مصر العربية في الاجتماع السنوي الثالث عشر .

(4) حل محل الأستاذ أحمد البناني (والي بنك المغرب السابق) الذي حضر الاجتماع السنوي الثالث عشر كنائب محافظ للمملكة المغربية .

جـدول (ب - 5)
أعضاء مجلس المحافظين

الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ :	الأستاذ محمد ولد النانـي وزير المالية والاقتصاد
	نائب المحافظ :	الأستاذ الشيخ ولد سيدي المختار ولد الشيخ عبد الله نائب محافظ البنك المركزي
الجمهورية العربية اليمنية	المحافظ :	الأستاذ علوي صالح السلامي وزير المالية
	نائب المحافظ :	الأستاذ علي علي النصيف مدير عام وعضو مجلس البنك المركزي
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	المحافظ :	الدكتور أحمد ناصر دنمي وزير المالية
	نائب المحافظ :	الأستاذ سالم محمد الأشولي(1) محافظ مصرف اليمن
فلسطين	المحافظ :	الأستاذ سعيد الخوري الصندوق القومي الفلسطيني
	نائب المحافظ :	الأستاذ عبد المحسن القطان الصندوق القومي الفلسطيني

(1) حضر بدلاً عنه الأستاذ عبد العزيز باسودان (نائب محافظ مصرف اليمن) كنائب محافظ لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الاجتماع السنوي الثالث عشر.

جـــدول (ب - 6)
أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين
اعتباراً من 1989/1/1 حتى 1989/6/30

الدكتور عبدالله إبراهيم القويز (السعودية) — رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

المديرون التنفيذيون	الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية* (%)
الأستاذ عبد الواحد المخزومي (العراق)	الجمهورية العراقية جمهورية السودان	14.80
الأستاذ عبدالجليل أحمد الغربللي (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50
الأستاذ عبد الفتاح بنمنصور (المغرب)	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الجمهورية التونسية المملكة المغربية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.70
الأستاذ علي الصقير (السعودية)	المملكة العربية السعودية	12.89
الأستاذ بدر الدين نويوه (الجزائر)	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.40
الدكتور ماهر شكري (الأردن)	الجمهورية العربية السورية الجمهورية اللبنانية المملكة الأردنية الهاشمية فلسطين	8.59
الأستاذ عبدالله داوود عبدالله (عمان)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عمان	7.72
الأستاذ آدم عمر اليبي (الصومال)	الجمهورية العربية اليمنية جمهورية الصومال الديمقراطية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	7.57

* القوة التصويتية لجمهورية مصر العربية هي 8.83% ولكنها غير ممثلة حتى الآن في مجلس المديرين التنفيذيين

جـدول (ب - 6)
أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين
اعتباراً من 1989/7/1

المديرون التنفيذيون	الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية* (%)
الأستاذ أسامة جعفر فقيه (السعودية)	رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
الأستاذ عبد الواحد المخزومي (العراق)	الجمهورية العراقية	11.40
الأستاذ عبدالجليل أحمد الغربللي (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50
الأستاذ أحمد ولد أفضل (موريتانيا)	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الجمهورية التونسية المملكة المغربية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.70
الأستاذ علي الصقير (السعودية)	المملكة العربية السعودية	12.89
الأستاذ بدر الدين نويوه (الجزائر)	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.40
الأستاذ محمد الشريف (سورية)	الجمهورية العربية السورية الجمهورية اللبنانية المملكة الأردنية الهاشمية فلسطين	8.59
الأستاذ محمد عبد الكريم المير (قطر)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عمان	7.72
الأستاذ محمد علي عمايه (اليمن الديمقراطية)	الجمهورية العربية اليمنية جمهورية الصومال الديمقراطية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية السودان	10.97

* القوة التصويتية لجمهورية مصر العربية هي 8.83% ولكنها غير ممثلة حتى الآن في مجلس المديرين التنفيذيين .

الملحق (ج)
الأشكال البيانية

شكل رقم (1)
المجموع التراكمي لقيم القروض المقدمة
والمسدد منها 1978-1989

شكل رقم (2)
قيم القروض المختلفة التي قدمها الصندوق
ونسبتها المئوية حتى 1989/12/31

شكل رقم (3)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
إلى حصتها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل
في نهاية سنتي 1988 و1989

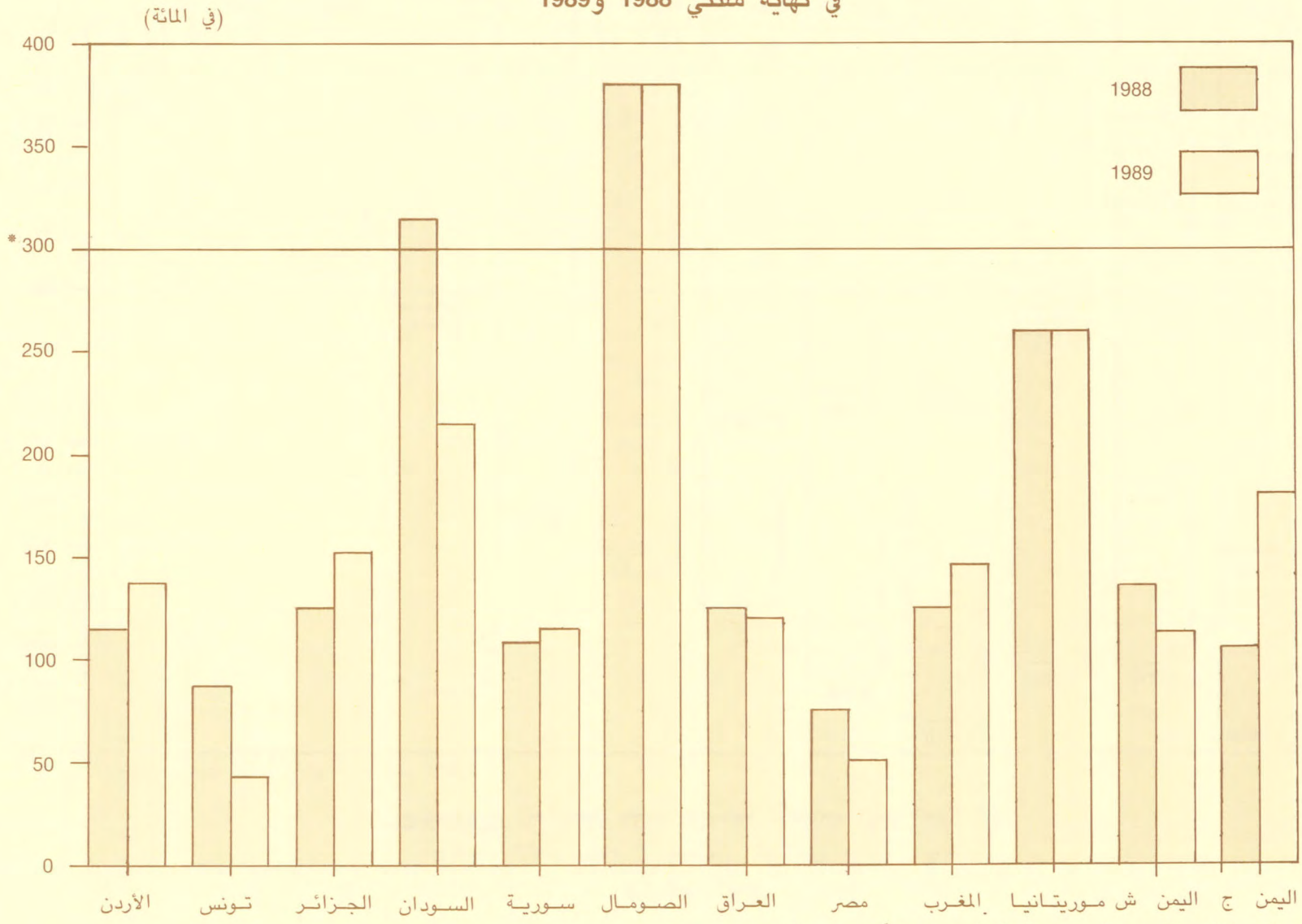

* الحد الأقصى للقروض التي تقدم للدولة العضو إعتباراً من يوليو 1983 .

شكل رقم (4)
نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978-1989

شكل رقم (5)

رأس المال المدفوع ورأس المال المقرر دفعه

1989 - 1977

الملحـــــــق (د)
مطبوعـات الصنـدوق عـام 1989

مطبوعـــات الصنـــدوق عـــام 1989

أصدر الصندوق أحد عشر تقريراً ومنشوراً خلال عام 1989 ، وتناولت هذه الوثائق أوجه نشاط الصندوق والتطورات النقدية والمالية والتجارية والإقتصادية في البلاد العربية . كما أصدر الصندوق دراستين خلال العام حول إجراءات السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 ، وفيما يلي عناوين تلك المطبوعات .

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988 (عربي) .
(2) التقرير السنوي 1988 (عربي) .
(3) التقرير السنوي 1988 (إنجليزي) .
(4) الحسابات القومية للدول العربية 1978-1988 .
(5) أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية 1978-1988 .
(6) موازين المدفوعات والدين العام للدول العربية 1977-1987 .
(7) النقد والائتمان في الدول العربية 1978-1988 .
(8) التجارة الخارجية للدول العربية 1978-1988 .
(9) الدول العربية : مؤشرات اقتصادية 1978-1988 .
(10) القرارات الصادرة عن مجلس محافظي الصندوق منذ اجتماعه الأول سنة 1977 حتى اجتماعه الثالث عشر سنة 1989 .
(11) الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجلس المحافظين ، مارس 1989 .
(12) دراسة حول إجراءات السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على المصارف العربية .
(13) دراسة حول إجراءات السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على التجارة العربية .
(14) التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية .